مطبوعة محاضرات في مقياس:

المقاربة الجزائرية في الجوار الإقليمي

مستوى: السنة الثانية ماستر

تخصص: دراسات اقليمية

إعداد الدكتور: معبد فهد

أستاذ محاضر – أ –

السنة الجامعية 2023/2022

المحاور:

مقدمة.

المحور الاول: مفهوم السياسة الخارجية.

المحور الثاني: الإطار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الرابع: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الخامس: محددات واهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور السادس: الدائرة المغاربية.

المحور السابع: الدائرة العربية.

المحور الثامن: الدائرة الافريقية.

المحور التاسع: الدائرة المتوسطية.

المحور العاشر: السياسة الخارجية الجزائرية التحديات والآفاق.

خاتمة.

مقدمة:

لا تخلو أي سياسة خارجية لاي دولة من مجموعة الضوابط والمبادئ الموجهة لسلوكياتها التي تؤثر بشكل أو بأخر في مواقفها اتجاه مختلف القضايا المطروحة أمامها.

فكذلك الحال مع الجزائر الدولة التي مرت بحقبة تاريخية حددت ورسمت مسارها الخارجي ومعظم مبادئها الموجهة لسلوكها الفعلي، حيث تتميز السياسة الخارجية للجزائر بمجموعة من الثوابت التي تمثل حجر الزاوية في إطار توجهها اتجاه المحيط الخارجي، كون أن هذه المبادئ كرستها معظم المواثيق ودساتير الدولة الجزائرية المستقلة، إضافة إلى تأثير مختلف المتغيرات، إمكانيات مادية وغير مادية في التوجه الخارجي للجزائر، وقد استطاعت الجزائر ان تحافظ على مبادئها في السياسة الخارجية.

المحور الاول: مفهوم السياسة الخارجية .

يتمثل العامل المحدد لدراسة السياسة الخارجية في تركيزها على كل من المجلات الدولية والداخلية، وما يترتب عليه من حاجة للتنقل بين مستويات التحليل الفردية الوطنية والنظمية. والسياسة الخارجية، تبعا لذلك، تدرس من وجهات نظر مختلفة، قد تستدعي تحليل مختلف الفواعل مثل الدولة، الكيانات غير التابعة للدولة وكيانات الدول الفرعية؛ وكذلك ضمن مستويات مختلفة، بما في ذلك المستوى الفردي ومستوى الدولة والنظمي. والأوساط المختلفة وما تشمله من متغيرات داخلية وخارجية وغيرها، كما تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي مما اكسب دراستها أهمية، تتجلى اهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها، كما ان دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات الوطنية للدول تجاه بيئتها الخارجية.

مفهوم السياسة الخارجية:

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور" **محمد السيد سليم**" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذاك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

كما يؤخذ على تعريف الدكتور **"محمد السيد سليم"** عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه "**تشارلز هيرمان**" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية.

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "**ريتشارد سنايدر**" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى" أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

إذا يمكن القول إن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

وفي هذا الإطار قدم "**حامد ربيع**" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية.

كما عرف " **موديلسكي**" السياسة الخارجية: السياسة الخارجية هي:" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين

من الأنشطة: المدخلات والمخرجات وبالنسبة اليه السياسة الخارجية يمكن استيعابها من خلال الجوانب التالية:

- العالقة بين المدخلات والمخرجات في عملية صنع القرار.
- عملية صنع السياسة.
- غايات واهدا السياسة الخارجية.
- دور القوة في صنع السياسة.

ويعرفها كذاك "**مارسيل ميرل**" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود.

تعريف إجرائي:

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية يمكن تقديم تعريفا شاملا لها على أنها: مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المتعلقة بها:

أ_السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من اجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من اجل بلوغ هدف محدد سلفا.

فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة وهي انعكاس لسياستها الداخلية. أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها "مارسيل ميرل: كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات الحرب...الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية سياحية...الخ.

إذا العلاقات الدولية أكثر شمولا، فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.

ب_السياسة الخارجية والسياسة الدولية: يعرف الدكتور "حامد ربيع" السياسة الدولية بأنها" التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.

وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.

أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى. وهي أشمل من السياسة الخارجية. ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

ج_ السياسة الخارجية والدبلوماسية: تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية.

إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية. أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

د السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

نظرة تخطيطية للوحدة السياسية للتحليل في التحليل التقليدي للسياسة الخارجية:

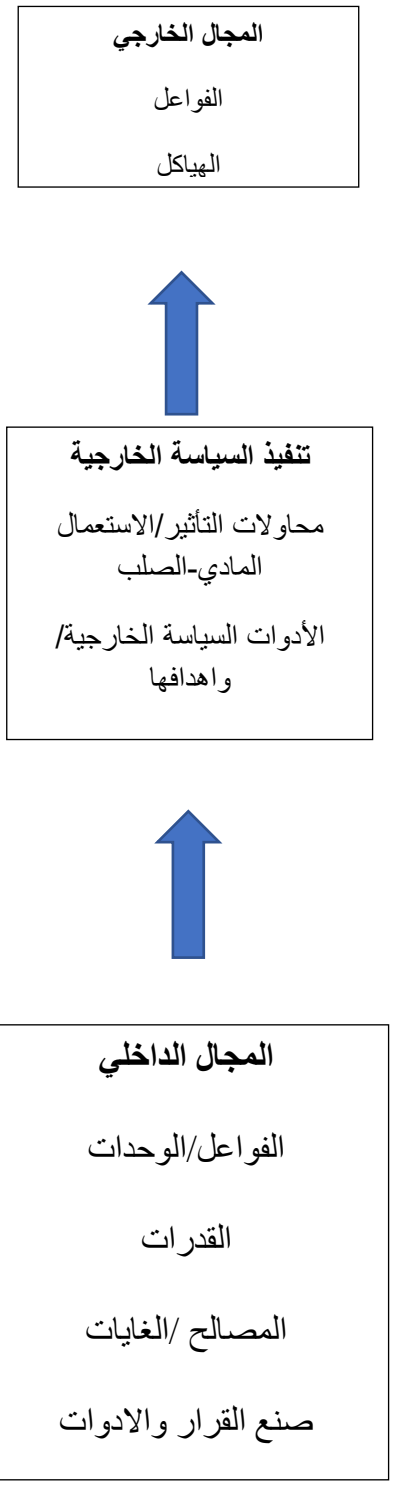

هناك من يرى ان السياسة الخارجية لدولة معينة هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية, وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين.

ان موضوع السياسة الخارجية يقبع خارج نطاق سيطرة الوحدة الدولية بينما يقبع موضوع السياسة الداخلية في إطار سيطرة تلك الوحدة، فاذا كانت قضايا السياسة الخارجية بموارد المجتمع وأوضاعه العامة فإنها تكون أكثر انغماسا وارتباطا بشؤون المجتمع الداخلي, ومن ثم فان جل فئات المجتمع تبدي اهتمامها وارتباطها بهذه القضايا عند دراسة الكيفية التي توضع بها السياسة الخارجية لدولة ما, فان ذلك يبدأ بدراسة البعد الداخلي للدولة المعنية قبل بحث البعدين الإقليمي والدول.

يقول **هانريدر** انهما اصبحتا متشابهتين الى حد بعيد وهو ما يطلق عليه تعبير تدخيل السياسة الخارجية.

ان هناك معيارا للتمييز بين السياستين يمكن ايجازه فيما يلي:

- ✓ حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها, ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامة لها السيطرة على مستوى الفرد والجماعة, في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية الواردات المتنازعة للدول الأخرى, التي تثبت غالبا انها غير مرنة وتتميز بصعوبة التوفيق بينهما.
- ✓ الاهداف الرئيسية للسياستين مختلفة الن محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والدفاع والحماية. ان مجموعة من عناصرها لها عالقة مع عناصر السياسة الداخلية, مثل التجارة

الخارجية والنفاق الدفاعي التي لها ثقل واحد على الرخاء ومستوى المعيشة, ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار من زاوية مختلفة جدا.

- ✓ في السياسة الداخلية من الممكن القاء بعض الشك على التحقق الفعلي للرخاء العام الرفاه المشترك.
- ✓ الاهتمامات المركزية للسياسة الخارجية تدور حول مسالة احتكار الدفاع والدبلوماسية, والحكومة تقوم بوظيفة التنمية أكثر من السياسة الداخلية, وفي قضايا الشؤون الخارجية تهمل الافراد والعشائر بصورة عامة اذ ال تمنح لهم قوة في هذا المجال.
- ✓ يتطلب العمل الداخلي بناء وادامة القوة التي قد تبذل خارجيا.
- ✓ يتطلب النشر الخارجي للقوة ضمان الشؤون الداخلية للدولة, الى درجة ان ال تكون الاخيرة السياسة الداخلية – خاصة, او تقرر اعمالها السياسية من قبل الدول الاخرى.

صنع السياسة الخارجية:

تمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم استراتيجية تحقيق الهدف ، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية، وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها.

أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

خصائص وتوجهات السياسة الخارجية

خصائص السياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1/الطابع الخارجي: بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة. فهي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

2/الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو" أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة. وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد:

–الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية .أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية.

–في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

–إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة، وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين .

3/ الطابع الواحدي: يعني أن "السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.

4/الطابع الهادفي: إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف"ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلى تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة.

توجهات السياسة الخارجية

1/التوجه الإقليمي –العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي. فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها

من أهم أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه جمهورية مصر العربية، فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذلك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية.

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها وهو دور الزعيم الإقليمي بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة

تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي من أهم هذه كل من تركيا وإيران، فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي، التوجه العالمي، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم، كما أنها تشمل أقاليم العالم .ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية ،فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا واوربا.

2/توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة:

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور. وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة. .ونتيجة لأتساع انتشار هذا التوجه (الإقرار/التغيير) تتغير بعض معطيات الواقع الدولي ،كنمط التحالفات الدولية ،وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي ،وعلاقات القوى الدولية

من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما سياستي الحياد وعدم الانحياز. وهتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة. وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع.

3/ التوجه التدخلي واللا تدخلي : إذا كان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية ،فان هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها. بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخليه للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها.

تعتمده الدول، والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها. ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية.

أما التوجه اللا تدخلي، فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه دول ذات سياسة خارجية متوازنة، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية، ومن أبرزها، سياسة الجزائر تجاه ازمات دول الحراك العربي منذ 2011.

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الأخر فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية.

محددات السياسة الخارجية.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية.

1/المحددات الجغرافية: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية الخيارات المتاحة للدولة عند بلورة سياسة الخارجية.

2/الموارد الطبيعية: توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى.

3/المحددات البشرية: يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين، إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا

أو اقتصاديا، فهناك دولا ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي.

4/ المحددات الشخصية: غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص.

5/ المحددات المجتمعية: تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ _*خصائص الشخصية القومية: والمقصود* بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات.

ب _*الرأي العام*: ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية او موقف معين وقد استعمل "غابريال الموند" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات.

ج *المجتمع المدني*: والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومندوبات. في الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية كما يعوضها في النشاط الخارجي.

6/المحددات السياسية: تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية.

7/المحددات العسكرية : يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية. فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية.

المحددات الخارجية للسياسة الخارجية.

يعتبر النسق الدولي او الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول. فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة. فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول.

كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.

يشمل النظام الدولي أبعاد أساسية وهي:

-الوحدات : إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات. فحسب "**دويتش**" و" **سنجر**" فأن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى. بينما يرى "**والتز**" انه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.

يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذألك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية. إذا تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

ما الاختلاف الجوهري بين "**دويتش**" و"**سنجر**" من جهة و" **وولتز**" من جهة أخرى أنهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام وتزايد الفواعل الحقيقية المؤثرة في النسق الدولي. إذ أن تزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

المؤسسات الدولية: تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول. ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي.

إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وان عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.

العمليات السياسية الدولية: وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل والمعاملة بالمثل، والتي ينتج عنها طابع تعوني أو صراعي بين الدول. وذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ آثر الفعل ورد الفعل ووفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث.

وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها. فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية، خارج التوازنات الاقليمية والدولية، وذلك لتعقد وتشابك المصالح في النسق الدولي.

البنيان الدولي: ويقصد بالبنيان الدولي، ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي. ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، حيث انه كلما كان البنيان الدولي متعدد

الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.

رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأمد، وتتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي والو إحدى الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات، تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة؛ إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرا الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد يعطيها القوة والثقة في النفس. ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف. كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية. أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات. كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية، كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

المحور الثاني الإطار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الجزائرية:

السياسة الخارجية الجزائرية ما قبل الاستقلال: لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية ابان حقبة الاحتلال الفرنسي دون التطرق الى السياسة الخارجية التي مارسها الأمير عبد القادر باعتباره اول من أسس الجمهورية الجزائرية.

1- السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر.

أقام الأمير عبد القادر علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي وذلك لتمويل جيشه المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر، ولهذا أرسل رسالة إلى السلطان المغربي ومعها بعض هديا بهدف تأسيس لقاءات ودية، رد عليه السلطان المغربي برسالة وأرفق معها 600 بندقية، وبعد أن وطد الأمير عبد القادر علاقاته مع الفرنسيين بعد معاهدة دي ميشال يوم 28 فيفري 1834 وتم تبادل القناصلة وجاء اعتراف المغرب الأقصى بدولته، وثم بادر الأمير بربط علاقاته مع باي تونس أحمد باشا بعد توقيع معاهدة تافنة بين ملك فرنسا لويس فليب و الأمير عبد القادر أرسل للأمير هديا حملها إليه القبطان اليجروفي 28 فيفري 1834 وعندما سرح الأمير المبعوثين وجه معهم رسالة إلى بيجو يشكره على الهدية الملكية التي يعتبر ها عنوان للمحبة وأخبره انه ينوي إرسال هدية إلى ملك فرنسا عما قريب أما عن مساعي الأمير لربط عالقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على مساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية فقد كانت بناء على إلحاح حمدان خوجة حيث ارسل السلطان العثماني عن طريق بريطانيا في ديسمبر 1841 ووصلت الرسالة إلى كل من السلطان العثماني وحمدان خوجة.

ورد السلطان العثماني برسالة شكر للأمير ووعده بتنفيذ كل ما يراه لائقا لكن الضغوط البريطانية على السلطان أدت إلى فشل تلك المساعي، وبقيت كل من تركيا وبريطانيا تحافظان على صداقة الطرفين المتصارعين.

لذلك لم يبقى له سوى علاقاته الممتازة مع المغرب ، لكن بعد قصف الأسطول الحربي الفرنسي لكل من مدينة طنجة والصويرة التي كان من نتائجها تهديم العديد من المراكز التجارية

و الصناعية التي كانت تجني دخلها الأساسي منها وسقوط العديد من الضحايا بين القتيل

و الجريح مما أدى إلى عقد معاهدة طنجة التي كان من أهم بنودها عدم تقديم المغرب أية مساعدة حربية لأعداء فرنسا واعتبار الأمير خارجا عن القانون ، ومن تم سيطارد بسلاح حتى يقع أسير في يد إحدى الدولتين ، و على أثر هذه الأحداث اتصل الأمير عبد القادر بالحاكم الإسباني في مدينة مليلة وارسل الملكة الإسبانية إيزابيل الثانية في شهر أفريل 1847 أبدى فيها رغبته في أن تتدخل كوسيط بينه وبين الفرنسين من أجل إعادة علاقات السلم، .لكن الحكومة الإسبانية كانت تدرك قوة فرنسا في المعادلة الدولية، ولهذا بقية دائما تحافظ على صداقتها مع فرنسا والمغرب ولكنها قد عملت على تقديم المساعدات التي توفر الحد الأدنى للأمير عبد القادر لكنها أحيطت بالسرية التامة خوفا من أن تؤدي إلى توتر علاقاتها مع صديقتها فرنسا أو تؤدي إلى التصعيد مع المغرب.

وفي مطلع شهر ديسمبر أصبح الأمير عبد القادر محاصرا من كل مكان وكان ذلك جراء تقاسم الأدوار بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، حيث أن القوات الفرنسية اصطفت على الشريط الحدودي، أما القوات المغربية فكانت تطارد الأمير في كل مكان حل به من الأراضي

المغربية، وبوصول الأمير الى جبل بني خالد في بني يزناسن وجد نفسه محاصرا من كل الجهات حيث ادرك استحالت مواصلة الكفاح ، وبعد عقد المجلس الشوري اجتماعه لهذا الغرض تقرر فيه الاستسلام للفرنسين ، وكان ذلك نهاية النضال العسكري و الدبلوماسي للأمير عبد القادر الذي دام خمسة عشر سنة.

2- إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية: بعد فشل الجزائريين في مقاومة جيش الاحتلال الفرنسي بقوة السلاح بسب انحصار المقاومة المسلحة في تحالفات عشائرية، حيث كانت هذه الثورات تندلع في مناطق جغرافية محدودة، وكانت القوات الفرنسية دائما تحاصرها وتقضي عليها، ظهرت فئة مثقفة تعلمت في المدارس الفرنسية، حيث لاحظت الاختلاف الواضح في الحقوق بين الأقلية الأوربية والأغلبية الجزائرية المسلمة التي تعيش التهميش والحرمان، ظهرت ثالث تيارات سياسية على الساحة الجزائرية:

- التيار الديني الإصلاحي: مهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى قيام نهضة وطنية عربية إسلامية ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ولد عام 1889 بمدينة قسنطينة وتأسست الجمعية في 05 ماي 1930 بالجزائر العاصمة تحت شعار " الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا." وتكليف الجمعية الشيخ الإبراهيمي رفقة الشيخ الفضيل القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والمسلمة.

التيار الاندماجي: يتزعمه فرحات عباس وكان اتصاله بأطراف دولية من نفوذ الحكومة الموالية لألمان في باريس حيث حاول هو وانصاره ان يتفاوضوا مع حركة المقاومة في الجزائر من اجل الحصول على الحقوق السياسية للجزائريين.

التيار الثوري التحرري: بدأ نشاط التيار التحرري في السياسة الخارجية مع إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا يوم 15 جوان 1926 بباريس برئاسة الشاذلي خير الدين من تونس ومصالي الحاج امينا عاما ، وبعد طرد الشاذلي خير الدين من باريس أصبح الحزب جزائريا تحت قيادة مصالي الحاج ، ولما انعقد مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل من 10 إلى 14 فيفري1927 شارك فيه مصالي الحاج وألقى كلمة أمام المؤتمرين تعرض فيها لوضعية شمال إفريقيا في ظل الاستعمار بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ثم عرض برنامجه الذي طالب فيه بالاستقلال التام للجزائر.

إضافة الى كل نشاطات التيا ارت الوطنية كان هناك نشاط خارجي للحكومة الجزائرية المؤقتة حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى إفشال المناورات التي قامت بها فرنسا لدى الدول الافريقية بغية عزلها عن القارة، كما أدركت الحكومة الجزائرية اهمية جلب الدول الإفريقية للاعتراف بها، من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإفريقية، ومن أهم هذه الندوات والمؤتمرات ما يلي:

مؤتمر أكرا الثاني: انعقد في ديسمبر 1958 وشاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة وكان هذا في العاصمة الغانية "أكرا"، وخلص هذا المؤتمر إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة .

مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة: أنعقد هذا المؤتمر بالعاصمة الليبيرية "مونروفيا" لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة حول القضية الجزائرية، وكان ذلك من 04- 08 اوت 1959 إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

مؤتمر أديس أبابا: انعقد في العاصمة الأثيوبية " أديس أباب" من 14 إلى 24 جوان 1960 وهو المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة، وأقر هذا المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية والضغط على الحكومة الفرنسية إجراء هذه المفاوضات، كما دعا المؤتمرون الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة للاعتراف بها، مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة.

من خلال ما سبق فيما يخص المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار، وقامت أيضا الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى فتح تمثيليات لها في الدول الإفريقية التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية.

مع اتساع حركة التحرر في إفريقيا شيئا فشئيا كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين في المغرب العربي و افريقيا بحكم خصائصها الجي وسياسية على مستوى الاقليمي، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار الإمبريالي ودعم حركات التحرر في العالم وكان هذا المحور الرئيسي في السياسة الخارجية

الجزائرية ، دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار ،كما بذلت الجزائر جهودا من أجل القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي ، بحيث استعملت الجزائر نفوذها في منظمة الوحدة الإفريقية لكسب التأييد لمصر في صراعها مع إسرائيل وكسبت أيضا تأييد منظمة الوحدة الإفريقية لقضية فلسطين .

أثناء الحرب الباردة كانت الجزائر تعمل بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي في إطار معركة التحرر التي كان يرى فيها الإتحاد السوفياتي فرصة لبسط نفوذها على القارة الإفريقية عامة والمنظمة المغاربية خاصة.

أما أهم محور اهتمت به الدبلوماسية الجزائرية هو محاربة الإمبريالية خصوصا بعد قرار تأميم المحروقات، ولذالك فأن الجزائر قامت بتكوين إطارات في مجال المحروقات لصالح الدول الإفريقية في المعاهد والجامعات الجزائرية، وعملت في إطار جماعي لمحاربة الإمبريالية ضمن حركة عدم الانحياز.

الا ان نشاط السياسة الخارجية الجزائرية الذي عرف اوج عطائه وازدهاره في هذه الفترة سرعان ما تراجع بسب الأزمة الداخلية التي عرفتها البلاد في تسعينات القرن الماضي حيث تمحور النشاط الدبلوماسي الجزائري في هذه المرحلة رغم تراجعه الكبير في ثلاثة محاور وهي الدفاع عن شرعية إدارة النظام الأزمة الداخلية و التعاون مع الدول التي تشهد الظاهرة نفسها ،

و الاهتمام بقضية الصحراء الغربية التي تحمل بعض الدلالات تعرض الجزائر لمطالب ترابية من طرف المغرب ، وكذا قضية الطوارق فيما وراء حدودها الصحراوية النيجر و مالي خوفا من انتقال العدوى إلى تراب الجزائر ، وما يمكن أن تحمل النظام من متاعب أخرى قد تضاف إلى

متاعب 'ادارة الأزمة الداخلية ومحاربة الإرهاب و قضية الصحراء الغربية منذ تفجرها كانت محل اهتمام من طرف الجزائر ، وحتى في مرحلة تراجع النشاط الخارجي للجزائر بسب الأزمة الداخلية ، ونظرا لحساسية هذا الملف في السياسة الخارجية للجزائر ،ورغم ان الجزائر استطاعت ان تحصل على اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية و بالتالي قبول عضويتها وتصنيفها في خانة تصفية الاستعمار ، فأن تراجع النشاط الخارجي للجزائر قد أدى إلى تراجع العديد من الدول عن اعترافاتها بالصحراء الغربية و التي من بينها بعض الدول الإفريقية بل

وأصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا والسنغال.

و مع خروج الجزائر من ازمتها الداخلية أواخر التسعينات عادت الجزائر الى الساحة الدولية في سياساتها الخارجية كانت بدايتها مع اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 كما قدمت الجزائر خدماتها في القيام بالوساطة في كثير من النزاعات مثل النزاع بين إثيوبيا و اريتيريا، لكن هناك بعض الدول ابدت قلقها من عودة الجزائر إلى الساحة الدولية مثل المغرب الذي يسعى مع فرنسا و أمريكا من اجل تحييد الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، و اي نجاح للجزائر في هذه الوساطة التي فشل فيها الأوروبيين و الأمريكيين قد يلفت انتباه المجموعة الدولية الاستعادة الجزائر لدورها في افريقيا و الساحة المغاربية.

هكذا استطاعت الجزائر ان تكسب الصوت الإفريقي والعالمي إلى جانبها بحيث عبر رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لما تقوم به بعض الدوائر الدولية من الإصرار على تشويه صورة بلد لم يعد يعاني من المشاكل الأمنية.

وبنجاح الجزائر في وساطتها في حل العديد من النزاعات والتفاتها أكثر الى المشاكل المغاربية والأفريقية تكون قد عادت الى مكانتها الريادية في الساحة المغاربية والأفريقية.

من خلا ما سبق ذكره يمكن ان نستنتج ان المكانة المتميزة للجزائر كانت انعكاسا لمشوارها في النضال التحرري قبل الاستقلال ووقوفها وراء حركات التحرر بعده، ومن ثمة سخرت كل الوسائل التي اتاحها الإطار الإقليمي لخدمة مصالحها وقضاياها، كما نستنتج ان تراجع مكانتها كان بسبب أزمتها الداخلية مما جعل مصالحها مهددة، هذا ما دفع بها الى النشاط أكثر بعد ان بدأت تتعافى منها لاسترجاع مكانتها على الساحة المغاربية والإفريقية من اجل خدمة مصالحها كان لها ذلك.

المحور الثالث: هيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

ان عملية صياغة السياسة الخارجية نظر لطابعها المعقد، والسيادي تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور الجزائري وظيفتها ومنها ما يقرره صانع السياسة الخارجية الا وهو رئيس الجمهورية:

اولا: السلطة التنفيذية- هيمنة على صنع السياسة الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة ستحاول إجراء مقارنة بين مختلف النصوص المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تسليط الضوء على ادوار كل جهاز او مؤسسة في صنع واتخاذ القرار الخارجي.

انبثقت عن دستور 1963 ثلاث مؤسسات كبرى تسير الدولة الجزائرية هي:

الحزب: الذي جعلته سلطاته يتبوأ هرم السلطة.

المجلس الوطني: (المؤسسة التشريعية) انتخب أول مرة 20 سبتمبر 1964.

مؤسسة الرئاسة: (السلطة التنفيذية).

يتضح لنا من ذلك أن كل الجماعات الفاعلة كانت موحدة ضمن مشروع بناء الدولة الجزائرية الحديثة وهو ما جعل الكثير من المختصين يصفون المرحلة الأولى لبناء الدولة الجزائرية بالتحالف الموضوعي بين البرجوازية الصغيرة وبرجوازية الدولة وبيروقراطية الحزب و التكنوقراط

المسيرين والجهاز العسكري، يضاف إليهم قيادة النقابة بحكم طبيعة العمل النقابي في ظل الحزب الواحد وبعض النخب الجامعية.

إلا أن رئاسة الجمهورية التي تمثل إحدى المؤسسات السياسية الكبرى وهي تمثل المؤسسة الأقوى للسلطة التنفيذية في النظام شبه الرئاسي–الذي تتبناه الجزائر حاليا– اعتبرت الأقوى في مجال صناعة وتوجيه السياسية الخارجية للبلاد بحكم الصلاحيات التي منحتها لها مختلف الدساتير المتعاقبة ، إلا أن البعض يجادل في أن هذه الأخيرة تضل محكومة في كل نظام بمبدأ تقييد السلطات والفصل بينها ، فما هي حدود سيطرة مؤسسة الرئاسة في مجال السياسة الخارجية الجزائرية ؟

اتفقت الدساتير الجزائرية على تكريس مبدأ ، انفراد رئيس الجمهورية بوضع السياسة الخارجية وتنفيذها ، فقد نصت المادة 46 من دستور (1963) على أن رئيس الجمهورية : يقوم بتسيير وتنسيق الساسة الداخلية والخارجية للبلاد طبق لإرادة الشعب التي يجسدها الحزب ويعبر عنها المجلس الوطني " ويعتبر هذا نتيجة منطقية للمبدأ الذي قررته المادة (39) من الدستور نفسه بنصها على أن : تودع السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية ، إذ يعتبر هذا المبدأ نتيجة منطقية لطبيعة النظام الرئاسي المركز الذي خول جميع الصلاحيات لرئيس الجمهورية بهدف إدارة وتنفيذ السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا في إطار هيمنة الحزب الواحد ، الذي يرسم السياسة العامة للبلاد وهو من يشرف على تعيين رئيس الدولة الذي بدوره يعين أعضاء الحكومة ومن بينهم وزير أول يساعده في تنسيق النشاط الحكومي الداخلي والخارجي ، وفي تطبيق القرارات الصادرة هن مجلس الوزراء.

كما خص الدستور ذاته صلاحية إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لرئس الجمهورية حيث أكد على " أن رئيس الجمهورية يقوم بالتوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد استشارة المجلس الوطني ويعمل على تنفيذها ، كما نصت المادة(44) منه على " إن الرئيس يقوم بإعلان الحرب وإبرام السلم بموافقة المجلس الوطني ، إلا أن دستور 1976 حملا تعديلا في الفقرة 11 من المادة (17) حيث أكد على " أن رئيس الجمهورية " يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور " إلا أنها حدت من هذه الصلاحية بتأكيدها في المادة (158) على أن "مصادقة رئيس الجمهورية على المعاهدات السياسية والمعاهدات التي تعدل محتوى القانون لا يمكن أن تتم إلا بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني عليها .

كما أكد دستور 1989 والتعديلات التي طرأت عليه على سلطة رئيس الجمهورية في إبرام المعاهدات الدولية والتصديق عليها، إلا انه ادخل تعديلا في مجال المعاهدات الخاضعة لرقابة الجهاز التنفيذي فقد نصت المادة (131) على أن "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص التي يترتب عليها نفقات غير واردة في الميزانية الدولة، بعد أن يوافق عليها المجلس الشعبي الوطني صراحة.

إلا أن دستور 1989 بتعديلاته المتعاقبة تميز عن الدساتير السابقة من حيث تكريسه لسلطة رئيس الجمهورية في المجال الخارجي إلى حد بعيد فبمقتضى الفقرة 2 من المادة (83) منه فانه " لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض سلطته في إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها ولو إلى وزير الخارجية المعين من طرفه " وهذا نتيجة لفرضية أن واضعي الدستور قد

قصدوا مواجهة فرضية أن رئيس الحكومة و رئيس الجمهورية قد لا ينتميان لنفس الحزب نتيجة لتبني النظام البرلماني ، بمعنى أن رئيس الحكومة يضع برنامج حزبه الحائز على الأغلبية البرلمانية وليس حزب رئيس الجمهورية فلا شك أن تنفيذ رئيس الحكومة لسياسته في هذه الحالة يتطلب يتمتع بقدر من الصلاحيات في المجال الخارجي لا أن تحصر تلك الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية ، إلا أن دستور 1996 ثبت المبدأ بنصه على أن " رئيس الجمهورية " يجسد الدول داخل البلاد وخارجها " ،" ويقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها" إلا أن التعديل الدستوري لسنة 2008 أعاد تنظيم السلطة التنفيذية في نظام رئاسي مركز وإلغاء مبدأ توزيعها بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، آو ما يعرف بازدواجية السلطة التنفيذية ، فقد أوضح التعديل الجديد العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة التي أصبح يرأسها وزير أول تقتصر مهمته على تنفيذ برنامج الرئيس وتنسيق العمل الحكومي ، بمنح سلطة كاملة للرئيس في اختيار الوزير الأول وإنهاء مهامه بغض النظر عن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية .

التشريع بالأوامر في ظل المادة 142 من دستور 2016 هو حق دستوري لرئيس الجمهورية يستمده مباشرة من الدستور بدون تفويض من السلطة التشريعية ، أي ان رئيس الجمهورية ينافس البرلمان في مجاله التشريعي وله أن يشرع في المجالات المختلفة بدون تقييد موضوعات وحدود التشريع ، من جهة أخرى فان البرلمان غير قادر على أداء وظيفته التشريعية المعلن عنها بدون رئيس الجمهورية الذي يستوجب موافقته الصريحة لنفاذ القوانين المصادق عليها من البرلمان بغرفتيه ، على عكس ذلك فان رئيس الجمهورية في استطاعته الاستغناء عن البرلمان ليمارس السلطة التشريعية بشكل منفرد .

ثانيا : السلطة التشريعية

يتوقف تحديد فعالية فاعلية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي على تحديد مفهومه مساهمته ومضمونها والجزاء المترتب عن تجاوزه من طرف رئيس الجمهورية.

1-**مفهوم المساهمة:** قد يفهم من النصوص الدستورية الواردة في المطلب السابق أن الدساتير الجزائرية قد منحت للجهاز التشريعي حق مشاركة رئيس الجمهورية في سلطة التصديق على بعض المعاهدات الدولية، والحقيقة أن سلطة التصديق على المعاهدات في الدساتير الثلاث 1993-1976-1989 تدخل في نطاق الاختصاص الحصري لرئيس الجمهورية ولا يعني اشتراط الحصول على موافقة سابقة من البرلمان، قبل التصديق على بعض المعاهدات.

أن الجهاز التشريعي يشارك رئيس الجمهورية في سلطة التصديق، فسلطة هذا الجهاز لا تتعدى منح إذن لرئيس الجمهورية لممارسة اختصاصها الدستوري، بل ان رئيس الجمهورية غير ملزم بإعطاء أثر للموافقة البرلمانية، وإنما يحتفظ بسلطته التقديرية الكاملة، ويمكنه بالتالي رفض التصديق على معاهدة حازت على موافقة البرلمان، ولكن لا يمكن لرئيس الجمهورية التصديق عليها دون الحصول على إذن من البرلمان متى اشترط البرلمان ذلك.

2-**فعالية الاختصاص** : فيما يتعلق بمدى فاعلية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي فدستور 1963 منح المجلس الوطني اختصاصا استشاريا يتجسد في إصدار المجلس لرأي غير إلزامي مسبق قبل التصديق على المعاهدة من طرف رئيس الجمهورية ، على خلاف دستوري 1976-1989 اللذان منحا البرلمان اختصاصا حقيقيا وواسعا في

إبرام فئة معينة من المعاهدات مع بعض الاختلافات بينها ، فقد اشترط دستور 1976 التدخل المسبق للبرلمان بصدد نوعين فقط من المعاهدات ، وبذلك حصر مجال تدخل الجهاز التشريعي في صياغة توجهات السياسة الخارجية في نوعين فقط من المعاهدات، ولكن تبقى ضرورة تحديد المقصود " المعاهدات السياسية "وهو ما تداركه دستور 1989 حين عددها على النحو التالي:

- معاهدات التنازل عن أجزاء من الإقليم
- المساعدة المتبادلة
- الحياد
- الحماية
- إيجار أجزاء من الإقليم أو إعارتها
- الهدنة السلم التحالف الحدود

من جهة أخرى لم يفصل دستور 1976 في تحديد الجهاز المخول بسلطة تكييف المعاهدات وطبيعتها ' إذ يبدو أن الجهاز التنفيذي هو من يمتلك هذه الصلاحية ، نظرا لأنه هو المختص دستوريا بتقرير السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها، ونظرا لغياب هيئة قانونية يمكنها الفصل في مدى دستورية المعاهدات لم يبق أمام الجهاز التشريعي غير مناقشة الأوامر وإصدار التوصيات بشأنها لرئيس الجمهورية وبذلك قلصت مساهمة البرلمان في مجال اختصاصه الأساسي المتمثل في التشريع.

أما نطاق سلطة الجهاز التشريعي في دستور 1996: حيث حصر سلطة التشريع في مجال العلاقات الخارجية في إطار ضيق لا يتجاوز إمكانية ممارسة الصلاحيات التالية:

1- **إصدار لائحة حول السياسة الخارجية** : أجاز دستور 1996 للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على مبادرة منه آو بطلب رئيس الجمهورية إلا أن الدستور لم يرتب أثرا قانونيا على هذه المناقشة التي تتوج بلائحة يشترط الموافقة عليها من البرلمان بغرفتيه فلا بد من موافقة الغرفة العليا ما يطرح إمكانية إجهاض اللائحة من خلال تأثير ثلث أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل رئيس الجمهورية ، أما دستور 2016 : فقد حصر سلطة تدخل البرلمان في مجال السياسة الخارجية في فتح مناقشة حول السياسة الخارجية إلا انه قيدها بشرط طلب من رئيس الجمهورية أو رئيسي إحدى الغرفتين ، حيث جاء في المادة 147 منه "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين " ولم يحدد هذا الأخير ما إذا كانت توصيات للائحة الناتجة عن المناقشة ملزمة أو غير ملزمة لرئيس الجمهورية.

2- **المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية** : لا شك أن سلطة الجهاز التشريعي في مراقبة الجهاز التنفيذي تعتبر أكثر أهمية مقارنة بسلطة فتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو إصدار لائحة بشأنها إلا أن هذه الأهمية تتوقف على مدى شموليتها وأهميتها.

3- **إبطال المعاهدات غير الدستورية** : وذلك راجع بل أساس إلى إنشاء المجلس الدستوري حيث خول له سلطت الفصل في مدى دستورية المعاهدات الدولية وبما أن المادة (166)

خولت لرئيسي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة حق إخطار المجلس الدستوري فانه يمكن للبرلمان أن يمارس نوعا من الرقابة على الجهاز التنفيذي.

استنادا إلى ما سبق يتبين أن جميع الدساتير المتعاقبة اقرت مبدأ انفراد السلطة التنفيذية بإدارة العلاقات الخارجية للدولة ، إلا أن هذا لا يعني مشاركة الحكومة في وضع السياسة الخارجية بل أن رئيس الجمهورية انفرد بذلك ، كما أجمعت كل الدساتير على منح رئيس الجمهورية السلطات التي تكفل له وضع السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها ، ومن هذه السلطات تلك المتعلقة بانفراده بتعيين السفراء وإنهاء مهامهم وتسليم أوراق الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم ، منه أن " المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون " متبنيا مبدأ سمو القانون الدولي ألاتفاقي على القانون الداخلي ، على خلاف دستور 1976 الذي تبنى مبدأ المساواة بين القانون الدولي الاتفاق الداخلي في حدود معينة بحيث رفض إمكانية تنفيذ معاهدة دولية تتعارض مع تشريع نافذ في المجال الداخلي .

ثالثا: وزارة الشؤون الخارجية .

هناك شعبة متخصصة في كل حكومة مكرسة للسياسة الخارجية هي في العادة تتخذ شكلا مؤسسيا يعرف ب وزارة الخارجية ، مع موظفين متفرعين ، ففي بريطانيا مثلا فان الإدارة ذات الصلة هي وزارة الخارجية والكومنولث وفي الولايات المتحدة تؤدي وزارة الدولة (الخارجية) المهام ذاتها ويعرف الموظفون المختصون فيها باسم موظفي السلك الدبلوماسي وموظفي السلك الخارجي على التوالي.

ترتبط كل وزارة خارجية بشبكة من السفارات في الخارج وهي بدورها تشكل الآلة الدبلوماسية للدولة ، و إذا ما حددنا المهام الرئيسية التي تؤديها هذه الآلة فسوف نلاحظ أنها لا تتصل بالتنفيذ فقط بل تساهم إلى حد كبير في صنع السياسية الخارجية للدولة وتوجيهها ، فالدبلوماسية كنشاط حكومي لا تشير إلى أداة سياسية فحسب بل تتصل أيضا بعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها بأكملها ، نظرا للوظائف التي تؤديها هاته الأخيرة والتي يمكن حصرها في خمس مهام كبرى هي:

1-جمع المعلومات

2-تقديم المشورة بشان السياسات

3-التمثيل الدبلوماسي

4-التفاوض

5-تقديم الخدمات القنصلية

فالمهمتان الأوليتان جوهريتان لصنع السياسة الخارجية، والمعلومات والبيانات هي المواد الأولية للسياسة الخارجية، ولان كان الدبلوماسيون يسهمون في عملية صنع السياسة الخارجية بتقديم المعلومات والمشورة فان الآلة الدبلوماسية تقدم أداة سياسية مهمة لها صلة وثيقة بتنفيذ السياسة الخارجية عن طريق مهام التمثيل والتفاوض والخدمات القنصلية.

تختص وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية بتنفيذ السياسة الخارجية وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة عبر مجموعة من الهياكل المركزية والأجهزة الإدارية ممثلة في السفارات والقنصليات، حيث تستند في أداء مهامها على مبدأ دعم

مواقف الدولة خارجيا وتنفيذ التزاماتها الدولية سواء مع الدول أو مع المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.

فوزارة الشؤون الخارجية تقوم عادة بتحليل الوضع الدولي وهي بذلك تساهم في صنع قرارات السياسة الخارجية للدولة وذلك بتحديد العناصر التي من شانها تهديد امن الدولة ومصالحها وارتباطاتها الخارجية وهو ما أكده المرسوم الرئاسي الموقع في (26 نوفمبر 2002) ، حيث تضمن في المادة الرابعة منه "وزارة الشؤون الخارجية تحرص على تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شانها المساس بمصالح الجزائر أو بإدارة علاقاتها الدولية ، وكذا إبداء كل التوقعات والتنبؤات بشكل يضمن الانسجام والفعالية في امتداد العلاقات الدولية للجزائر " فمهمة تحليل الوضع الدولي وتقديم التوقعات والتنبؤات لا يمكن أن تتم إلا عن طريق جمع المعلومات والبيانات التي تعبر مادة أولوية لصنع السياسية الخارجية للدولة ، ما يعني أن جزء عمل الدبلوماسيين في الخارج هو جمع المعلومات سواء من مصادر رسمية كأجهزة الإعلام والتقارير الحكومية أو غير رسمية كالاتصالات الشخصية مع النخب السياسية في البلدان التي يعملون بها .

من جهة أخرى ونظرا لتوسع أعمال السياسة الخارجية وتوسعها فقد اتسع نطاق المعلومات التي تتطلبها الحكومة لإغراض صنع السياسة الخارجية ما جعل من الحكومات تعمد إلى إلحاق ممثلين دبلوماسيين مدربين يسمون بالملحقين بالسفارات كالملحق التجاري والملحق العسكري والملحق الثقافي.

تجدر الشارة هنا انه تم في سنة 2007 نقلت المديرية العامة للبلدان العربية والتي تضم مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي بما فيها المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي

والمديرية الفرعية لاتحاد المغرب العربي ومديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية.

بالإضافة إلى نقل مديرية الاتحاد الإفريقي وذلك بعد استحداث وزارة جديدة للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية. منح فيه لوزير الخارجية صفة وزير دولة،

اما المجلس الدستوري هو الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاقية اما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ.

المحور الرابع: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

أولا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

نصت العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبدأ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، ولهذا فان التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسة والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار وفي حالة الإخلال بذلك فانه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي تنتهي بخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.

ثانيا: مبدأ حل النازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة:

وفقا للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة او التهديد بها في علاقاتها الدولية, فان كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل و نزاعات و لذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور هام في تجميد النزاعات بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها , فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد الى استعمال القوة او التهديد بها ووفقا

للمبدأ الثاني , فان بروز اي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام الى الاطراف السلمية لتسويته لوساطة و المفاوضات و التوفيق و التسوية القضائية, و الالتجاء الى المنظمات الدولية

و الإقليمية ، ان حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية و نبذ استعمال القوة يعد شرطا اساسيا لعلاقات حسن الجوار , و الجزائر حتى قبل الاستقلال و في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو الى "التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية سواء في اطار التفاوض المباشر او في إطار المنظمات الإقليمية ، و عند الاقتضاء اللجوء الى القضاء او المنظمات الدولية و لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في اطار التعاون التجاري و الجهوي ، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية. " وأكبر مثال على ذلك لجوء الجزائر الى منظمة الوحدة الأفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لدول المغاربية والأفريقية التي تحبذ الحل السلمي في إطار المغاربي والأفريقي منع القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء الى القوة ليجنب الحاق لأضرار بمصالح أطراف النزاع.

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا اساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي و الاقتصادي و من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا اساسيا للسياسة الوطنية ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري

لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية ، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل و أثناء الثورة التحريرية ، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها و ذلك اصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر ومن امثلة ذلك في دعمها في حق الشعوب لتقرير مصيرها ، مارست الجزائر هذا مع موريتانيا عندما اراد المغرب احتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، و هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره، و ذلك نابع من مجرد الوقوف الى جانب حركات التحرر و هي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار لكن واقعة الجوار اضافة الى ذلك الت ازما اكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصح اروي حيث ا اردنا المقارنة بين الدور الجزائر و حجم تأييدها للقضية الفلسطينية و تأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا ان الالت ازم الجزائري في القضية الثانية يعد اكبر، ذلك لان اي قضية تحرر في العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من دول المجاورة فان تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في الكثير من الأحيان .

ويعد حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطا جزائريا لعالقات حسن الجوار خاصة في تحديد مسار العالقات المغاربية، بحيث ان اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية كما اعترفت به موريتانيا بموجب اتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يم 1979/08/05 اعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر، وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهرية الليبية

تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أما العلاقات الجزائرية المغربية فأنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فأن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها .

رابعا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

هذا المبدأ يعتبر ذو اهمية كبيرة إلى جانب المبادئ السابقة الذكر لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصوير الجزائري ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي او جهوي لصالح أطرافه ، ويتم بعثة عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية عالقات الجوارين بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر ،ويشمل كذلك إبرام المعاهدات والاتفاقيات الضرورية لهذا الغرض ، كما يحدده القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول ، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء و التعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات ، لكن ابرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس ،حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق. وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج جاهزة فيما بعد ، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية ،

ففي ميدان الطاقة ثم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبل المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس ، وفي الميدان الصناعي ثم انشاء تسعة شركات جزائرية تونسية ذات اقتصاد مختلط ، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 121 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية 1177 عامل . وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين. هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعالقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

خامسا: ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود المورثة عن الاستعمار:

سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة إذا ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، لكن ومنذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد الاستقلال كثفت من التمسك بحدودها أي الجزائر، وفق اتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدات الرباط 1972/06/15،

بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06وتم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08، مع النيجر يوم

1983/01/05 إما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث لتطبيق الجزائر لضبط حدودها وتعينها مع الجيران من اجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لأنه يترسم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب الن ازع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي الاحت ارم وصيانة قداسة الحدود.

المحور الخامس: محددات واهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

اولا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المحددات الاقتصادية:

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دوار كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية و الصناعية من الخارج، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها ،الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة ، وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية و الموارد الطبيعة المتاحة، و بالنسبة للجزائر فان مواردها البشرية تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما أنها تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، اما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة و غنى الدول ، تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لابأس بها و أهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط و الغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط

و هو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، و من ذلك أن السعر برميل النفط الخام في عام 1989 وصل إلى 12 دولا ار للبرميل الواحد .و هذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج

الغذائي، بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فأصال هاما لقوة الدولة، و كل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار.

ب-المحددات السياسية:

تستمد الجزائر محددتها السياسية من التقاليد التاريخية و التعامل مع العامل الخارجي ، ومن تراثها الديني و موقعها الجغرافي , فالمجتمع الجزائري فيما يخص التدخل الخارجي يتصور التدخل الخارجي على انه يحمل العذاب و الألم للمجتمع و هذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاحتلال و معاناته معه، و لذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ و بناء السلام، إذ يعني ذلك تدخلا في الشؤون الغير، كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج إقليم الوطن، و هذا ما يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج حدود الوطن، إلا انه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحريرية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري لنصرة هذه الحركات التحريرية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع في الأوساط الشعبية وفي مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وأيضا دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل.

ومن بين المثل العليا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين الذي دعت له الشريعة الإسلامية، ورغم ما تمثله هذه المثل في

تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها مما جعله يتخوف من إرسال أبنائه إلى الخارج الحدود.

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسية الخارجية الجزائرية، وهي تمثل " البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه العام السياسة الخارجية الجزائرية.

ج-المحددات الجغرافية:

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والمغاربية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية وبهذا تكون في موقع إستراتيجي يتوسط القارات الأربعة: إفريقيا، أوروبا، أسيا وأمريكا.

فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا وتتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1600كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

أما فيما يخص المساحة و التضاريس فان اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدول عمقا استراتيجيا للدفاع أما م الغزو الخارجي و تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا و في العالم العربي بعد تقسيم السودان، و تمثل مساحة الجزائر، 2381741 كلم و هذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان و الوندال و البيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني و اضطروا للتحصين على السواحل أو في مناطق قريبة منه، و على الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، و استمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن .

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة و قد ثبت بالملاحظة ان دول صغيرة تركت بسبب اهمية موقعها اثارا في العلاقات الدولية تفوق الثأر التي تركتها دول اكبر منها من حيث المساحة و الموارد بالعكس فان الدول التي تتمتع بمواقع ذات اهمية كان لها تأثيرا اقل من تلك التي تملك هذه المواقع كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر احد مصادر قوتها لان السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة و النقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان و منغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية، إضافة إلى وقوعها تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر ، أما فيما يخص التضاريس الجغرافية للدول فإنها تؤثر في مركزها الدولي في نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة.

د- المحددات المجتمعية:

إن الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، و بوحدة الدين المتمثل في الإسلام و وحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، و هذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلافات في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية التي أصبحت لغة رسمية في الدستور الجديد للجزائر و ذلك لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لان القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية .

فالمجتمعات التي توجد فيها أقليات تكون مجتمعات غير متجانسة وأكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات، الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء قوة الدولة، ومن ثم على سياستها الخارجية، بحيث يؤدي ذلك الانقسام إلى إضعاف الدولة وانهاكها، وتراجع تأثيرها في المجال الإقليمي والدولي، وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد من تماسكها وقوتها ووحدة أفرادها، مما ينعكس ايجابيا على السياسة الخارجية للدولة، فالوحدة الوطنية للدولة تزيد من صمود الجبهة الداخلية خاصة أثناء الحروب.

هـ- النسق الدولي :

فهو احد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للدول و بما أن الجزائر من بين اهم الدول المتوسطة من حيث الحجم و الإمكانيات بصفة عامة فان بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، و ذلك حسب طبيعته فان كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فانه يعطي لها هامشا اكبر للحركة و المناورة، و هو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا و دبلوماسيا و زاد هامش الحركة و المناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية .و لهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سوءا من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر و دعمها ماديا و معنويا، أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث.

إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها بالكثير من السمات التي لم تتوانى الجزائر عنها في كل المناسبات مركزة على ثبات مبادئها وسماتها سواء كانت هذه السمات موروثة عن العمل الثوري أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال، ومن بين هذه السمات يمكن ذكر الطابع الأزموي في السياسة الخارجية وسيطرة العوامل الشخصية للرئيس ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

1- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية: بعد انفجار الثورة التحريرية جاء في إعقابها نشاط دبلوماسي قوي و ذلك للتخلص من الاستعمار.

وبعد الاستقلال وجراء هذا التحول كان إلزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف

ومع تنفيذ سياسة التأميمات في 24 فيفري 1971 دخلت الجزائر في أزمة مع الغرب، ومع موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال الأزمة لمحاصرة الجزائر وكانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر.

لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من اجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، و عزل المغرب عن العمل الإفريقي، و استطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس، موريتانيا، مصر, و نيجيريا التي لعبت دوار فاصل في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام1982و انسحاب المغرب منها محتجا على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليه .لكن أثناء العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي و سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية .

ومع بداية انفراج الأزمة عاد نشاط السياسة الخارجية من جديد و بدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية من خلال تركيز الجزائر نشاطها نحو الخارج، بالخصوص إفريقيا و المنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي و الطبيعي للجزائر بحيث قامت الجزائر بحل العديد من الأزمات و النزاعات مثل حل نزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و اريتريا و بعث مشروع الشراكة

مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية و لهذا فان الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية.

2- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية: دستور 1963 في المادة الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها وتنسيق السياستين الداخلية و الخارجية للبلاد, و استمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة و قيادتها و تنفيذها أما الدستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن الرئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأئمة و يوجهها , وبذلك فانه يعين السفراء و المبعوثين فوق إلى عادة إلى الخارج و ينهي مهامهم و يتسلم أوارق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوارق إنهاء مهامهم و نفس شيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77.

3- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية: لقد لزمت جبهة التحرير الوطني منذ الثورة التحريرية طابع الحياد في نشاطها الخارجي، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الأخر كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغربية والعربية

و لما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و لم تتدخل أيضا في الخلافات العربية – العربية , كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي إقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير

والاحترام في الأوساط العربية لقد عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات وخلافات عربية،

وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر

وليبيا، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية رواء الطرف العربي ضد الطرف الأخر فان الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وأن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل وساطتها مقبولة عند الدول الغير عربية، وبقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على الطابع الحياد حيال. كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم وعلى سبيل المثال نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بمال والسلاح ضد إيران، فان الجزائر ظلت على حياد وعرضت وساطتها لحل النزاع، ونجحت في تسوية النزاع بينهما، وأيضا وقفت الجزائر إلى جانب أثيوبيا ضد الصومال، باعتبار أن الصومال هي التي اعتادت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تعرج نظام مقديشو هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا وتم قبول الحل المقترح من الجزائر، إذن سمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في 1962 وخلال سنوات السبعينات من فرض عطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في موالي لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي إلى غاية التبعية في الكثير من الأحيان ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعد تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، رسخت مبادئ في سياستها الخارجية ال ت ازل من ثوابتها إلى غاية يومنا هذا.

-الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية:

أ-المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي: هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني، القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم لطاقة الدفاعية للأمة ومن مهام الجيش المحافظة على استقلال الدولة ومنها القومي نذكر ما يلي:

-الحفاظ على سلامة التراب الوطني.

-حماية السيادة الوطنية ورموزها.

-الحفاظ على الوحدة الوطنية.

-منع كافة أشكال التدخل الأجنبي.

-رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل.

ب-زيادة قوة الدولة: يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغربية يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العالقات البينية المغربية كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس.

2-**الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية:** ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية و المنجمية للبلاد و الوقاية من إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية , بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و المجال الاقتصادي متعدد و واسع يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة الطاقوية و المناجم و الزارعة و الأشغال العمومية و الري و السياحة و النقل و الصيد البحري و المالية

و البناء و غيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة و بناء اقتصاد وطني قوي لضمان سيادة الدولة لكن و باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث و اقتصادها اقتصاد يعتمد على عائدات البترول و الذي كان البد من إدراج اقتصادها ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية ، فان هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي.

3-**الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية:** بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقنا إليها نستطيع القول بان هناك جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر منها:

العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

العمل على تدعيم أسس السالم الإقليمي والدول.

وكاستنتاج لما سبق فان الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه الأهداف وذلك لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الإقليمين والدوليين على الصعيد الخارجي.

المحور السادس: الدائرة المغاربية.

اولا: الجزائر واتحاد المغرب العربي.

المتتبع لمسار تطور بناء الاتحاد المغاربي يكتشف الكثير من المحطات والعقبات بل وحتى التناقضات التي حالت دون تحويل حلم أحزاب الثورة في مؤتمر طنجة التاريخي إلى واقع في الورق على الأقل، ولدليل على ذلك أنه من 1958 انتظرت الشعوب المغاربية حتى 1989 لتشهد الميلاد الرسمي للاتحاد الذي يبقى حبرا على ورق .

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 أفريل 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ولكن حلم زعماء الحركات الوطنية المغاربية لم يتحقق لأنه بمجرد أن استقلت الدول المغاربية بدأت الخلافات السياسية خاصة بسبب الخلافات الحدودية، ودخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" في شهر أكتوبر 1963 بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر .

ورغم ذلك لم تمنع هذه "الحرب" الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي ، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا ، لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغاربي سرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية وأجواء الحرب الباردة والصراع العربي الإسرائيلي والصراعات العربية-العربية التي ألقت بظلالها على العلاقات البينية المغاربية.

وبعدها شهد مطلع السبعينات نوعا من التحسن في العلاقات المغاربية خاصة بين الجزائر والمغرب مما أسهم في حل الخلافات الحدودية ، ولكن هذا الانفراج سرعان ما غمره التوتر السياسي من جديد والذي ازداد حدة مع انفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974 وتدعيم الجزائر لجبهة البوليساريو ردا على الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا والذي قسم بموجبه إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، فكان أن توقف العمل المغاربي متعدد الأطراف ،هذا التوتر أدى إلى الاتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى ، ومنذ ذلك الحين أصبحت أزمة الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية ، ولم يمنع هذا الوضع من إبرام بعض المعاهدات بين الدول المغاربية كما هو الشأن لمعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، واجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في بالجزائر يوم 10 جوان 1988 وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وبعد أقل من عام من مؤتمر زرالدة أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش. الملاحظ أن معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد تميزت بعمومية أهدافها إذ لم يشر في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية ، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة ، والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية ، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء .

وقد تقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة ، وعقدت منذ القمة التأسيسية في مراكش1989 سنة ،06 ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا فالدار البيضاء فنواكشوط، وأخيرا تونس في أفريل 1994، أما الدورة السابعة التي تقررت حينذاك بالجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات مع المغرب.

لقد كان من المقرر أن تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم تعقد أي قمة منذ قمة تونس عام 1994، والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في جانفي 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجا على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر، وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1994-1995 ، لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلا عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه الصحراء الغربية وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد وهو ما يرشح الوضع للبقاء على ما هو عليه دون تقدم .

ثانيا: انعكاسات النزاع المغربي الصحراوي على الامن الوطني الجزائري.

تشكلت العلاقات الجزائرية المغربية منذ الستينات على ابجديات التفاعل داخل المنطقة انطلاقا من قاعدة الصراع والتنافس لحماية وضمان الامن الوطني ، اذ ان المغرب شكل تهديدا مستمرا ودائما لأمن الجزائر نابع من رغبة توسعية سرعان ما تحولت الى مناوشات عسكرية حدودية في الفترة من 1963/10/01 الى 1963/11/05 في ثلاث مناطق هي تندوف وبشار بالجزائر ومنطقة عين

فجيج بالمغرب عرفت اجمالا بحرب الرمال نتج عنها تضارب حاد في التصور بين الطرفين حول اليات التسوية ، فبينما اعتمدت المغرب على تحريك القبائل للمطالبة بالانضمام الى المغرب لجأت الجزائر الى دبلوماسية المؤتمرات من خلال منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية للدفاع عن حقوقها المشروعة وهو ما تم فعلا بإرساء اتفاقية لوقف اطلاق النار في 1964/11/20. تبعه استمرار الدبلوماسية الجزائرية في جهود ايجاد حل نهائي للقضية توج بوساطة الزعيم الاثيوبي

هايلي سيلاسي" لتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكلت منظمة الوحدة الافريقية لجنة خاصة بباماكو لمتابعة النزاع في 15 جوان 1969، اشرفت على انهاء النزاع بين الطرفين بتوقيع اتفاقية "ايفران" بين الرئيس الجزائري هواري بومدين والعاهل المغربي الحسن الثاني.

وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972، أعلن الملك المغربي على توصل البلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما بشكل نهائي.

من الملاحظ ان الجزائر قد ادارت الصراع مع المغرب باللجوء الى دبلوماسية المؤتمرات التي اصبحت بمثابة مرجعية ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية انتقلت من المستوي الاقليمي الى المستوى العالمي عن طريق المرافعة للقضايا الافريقية العادلة في المحافل الدولية.

في سياق مواز شكلت قضية الصحراء الغربية تحديا جديدا للدبلوماسية الجزائرية في مجال الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها خاصة في ظل تباين مواقف الدول الافريقية بين مؤيدة للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراوي (الموقف الجزائري) في الاستقلال.

موقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفا مبدئيا، فقد جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير والوطني "الجزائر بلد إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني هذا التزاما ايجابيا من طرف الجزائر تجاه الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصر.

فمنذ 1975 والتي ميزها انفجار قضية الصحراء الغربية ، عملت الدبلوماسية الجزائرية على عقد عدة لقاءات بين موريتانيا وجبهة البوليساريو انتهت بعقد اتفاق في 1979/08/07 اعترفت بموجبه موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية ، في هذا السياق كثفت الدبلوماسية الجزائرية من نشاطها لجلب اعتراف الدول الافريقية بالجمهورية الصحراوية وهو ما توج باعتراف 26 دولة افريقية بالجمهورية الصحراوية في قمة فريتان عاصمة سيراليون المنعقدة في الفترة مابين 1-4 جوان 1980 تلاه قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984 ، ما سبب انسحاب المملكة المغربية من المنظمة سنة 1984 ، فلم تتمكن الرباط من إحداث اختراق إفريقي بحيث لا تزال أكثر من 30 دولة إفريقية تدعم القضية الصحراوية ، واكثر من 81 دولة على المستوى العالمي تعترف او تقيم علاقات دبلوماسية مع الصحراء الغربية.

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة نزاعية ذات أبعاد سياسية أثارا بالغة الأهمية على الأمن القومي للدول المجاورة، وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية "النزاع المغربي الصحراوي" بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني الجزائري في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع وإيجاد حل

وتسوية لهذا النزاع. ومن الواضح بان الجزائر قتد دفعت ثمنا غير قليل من حيث سلامة نفسها من النزاع المغربي الصحراوي, الذي أصبح مصدر كبيرا للتوتر على الحدود الغربية, مستدعيا وجود عشرات الآلاف من الجنود في إقليم تيندوف منذ حرب الرمال, وحرب المغرب مع جبهة البوليساريو, لذلك سعت الجزائر إلى تقوية ترسانتها العسكرية بمختلف أنواع العدة والعتاد وهذا بالإضافة كذلك الى مشكلة اللاجئين الصحراويين التي لم تجد بعد الحل , ذلك أن حل القضية الصحراوية يعني بالضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة التي تعتبر احد التحديات التي تهدد امن الوطني الجزائري واستقراره وذلك نظرا لطول مدة هذه المشكلة وما يمكن أن تخلفه من أثار على كل المستويات, مما يؤثر بشكل مباشر على رسم استراتيجياتها الأمنية, إلا أن الجزائر لازالت مستمرة في تقديم دعمها للاجئين الصحراويين, وتوفير الحماية لهم, ومساعدتهم. فالجزائر تملك مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية على قدر كبير من الاحترافية والإحساس بالمسؤولية والشعور بحجم الرهانات المرفوعة. والشعب الجزائري يبقى من خصوصياته التضامن والإجماع الوطني أمام ابسط محاولات المساس بالسيادة الجزائر وسلامتها الترابية، غير أن عرض مثل هذه التهديدات الأمنية يبقى الغرض الأساسي منه التنبيه من خطورة النزاع المغربي الصحراوي على الأمن الوطني الجزائري.

الجزائر لاعتبارات تتعلق بالتزاماتها الدولية والإقليمية، ومبادئها في السياسة الخارجية وكذلك لاعتبارات تاريخية واستراتيجية، سعت دوما إى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع في إطار القانون الدولي الأمم المتحدة.

ثالثا: التحدي الامني في تونس وانعكاساته على الامن الوطني الجزائري .

في هذا السياق وبناءا على ما تم التطرف اليه في الفصل الاول حول التحولات السياسية في تونس فان الجزائر تقوم بمجموعة من الأعمال والمجهودات في إطار حماية الحدود الشرقية المجاورة لتونس وذلك بتكثيف تواجدها العسكري والأمني والاستخباراتي على الحدود وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية تحاول من شأنها المساس بالأمن الوطني وأمن المجتمع والأفراد. وفي هذا السياق أن تخصيص الجزائر لهذه الإمكانات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها مع تونس وفي ظل استمرار الاضطرابات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية، من شأنه أن يعمل على إضعاف القوى وإدخال الجزائر في دوامة أمنية لاستنزاف إمكانياتها وقدراتها وتشتيت جهودها.

وبالتالي كانت الحدود الشرقية بالنسبة للجزائر تمثل المنطقة أكثر استقرار أمني قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية 2010 وبعد ظهور العمل الإرهابي في تونس خاصة على مستوى الحدود الجزائرية التونسية في جبال الشعانبي ومنطقة الكاف، في هذه الحالة استشعرت الجزائر من خطورة هذه التهديدات على حدودها، وبالتالي قامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى تونس ماديا ولوجستيا والقيام بعمليات التعاون والتنسيق الأمني بين الجانبين لمواجهة والتصدي لهذه التهديدات ومحاصرة والقضاء على الإرهاب الذي أصبح يشكل تهديد مشترك للطرفين .

ونجد أن ما نتج عن هذه الأوضاع هو ازدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، وخاصة من بين منفذي الاعتداء الإرهابي على مركب عين

أميناس جنوب الجزائر 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد منهم التونسيين وبالتالي عرفت تونس منذ الحراك الشعبي والإطاحة بالرئيس السابق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني على المستوى الداخلي ، وذلك من خلال العمليات الإرهابية التي شهدتها تونس وخاصة في ظل الاستقرار الأمني لليبيا التي كانت لها تداعيات مباشرة على الوضع الأمني لتونس بحيث أصبحت تونس مستهدفة بما يحدث في ليبيا جراء الفوضى وعدم الاستقرار وخاصة عودة المقاتلين التونسيين من سوريا وخاصة تنظيم داعش الإرهابي الذي يريد التموقع ونقل نشاطه إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

كما عرفت تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها مع ليبيا خاصة نشاط الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة حيث زاد تهريب الأسلحة من ليبيا إلى تونس في ظل اللاإستقرار من أجل تخزينها واستعمالها، وهذا ما حصل في الأحداث جبل الشعانبي التي كانت وما تزال تحتضن به مجموعات إرهابية وتوجه ضربات لأجهزة الأمن والجيش الذي فقد العشرات من جنوده نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعرض لها كما يتم تهريب جزء من هذه الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود التونسية الجزائرية، وبالتالي الانفلات الأمني في ليبيا يمثل تهديد مشترك للبلدين وهذا ما يقلق الدولة الجزائرية بشأن الوضع الأمني في تونس، خاصة من خلال طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت لا تعترف بالحدود والأوطان فهي تهديدات عابرة للحدود والأوطان ومن طبيعة غير تقليدية.

ومما يزيد من المخاوف الجزائرية من هذه التهديدات الإرهابية هو ضعف المنظومة الأمنية والخبرة العسكرية للجيش والأمن التونسي في مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية، وبالتالي فالأجهزة

الأمنية والجيش يحتاج إلى تكوين وتدريب جديد فعال له من الإمكانيات لمواجهة رهانات المرحلة الراهنة والقادمة.

وبالتالي شهدت تونس عدة أعمال إرهابية خلال عملية الانتقال الديمقراطي التي ذهب ضحيتها أفراد من الجيش الوطني وبعض السياسيين منهم شكري بلعيد ومحمد البراهمي وبالتالي هذه التحديات الإرهابية تعتبر عقبة بالنسبة للمسار الديمقراطي لتونس ويمثل تهديد إلى الدولة الجزائرية فمنذ أن شهدت تونس هذه الأحداث بداية سنة 2011 عرفت نوع من الاضطرابات الأمنية التي كانت لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي وعلى دول الجوار في ظل المتغيرات الأمنية الراهنة، ولعل الجزائر تعتبر أكثر المتأثرين بما يحدث في تونس بسبب القرب الجغرافي.

بناءا على ما سبق فقد تبنت الجزائر مجموعة من الآليات والإستراتيجيات المتبعة لمجابهة التدهور الامني في تونس ستحاول الدراسة تلخيصها في النقاط التالية:

1- تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية الإقليمية وذلك إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل والأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له أي مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان من خلال تفعيل التنمية على المناطق الحدودية المجاورة للدولة التونسية.

2- دور الوساطة والتفاوض في مكافحة الإرهاب العابر للحدود باتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية واستفاد من هذه السياسة كبار القادة الإرهابيين.

3-الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود من خلال عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، من أجل تفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل وبحث القضايا السياسية والاقتصادية.

4- اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب بين الجزائر وتونس من خلال توقيع اللجنة المشتركة التعاون الأمني واتفاقات الشراكة على مكافحة الإرهاب على الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز الطبيعي وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة لتنشيط السياحة المشتركة.

5- دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية من خلال دمج الحكومة الجزائرية وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، وهذا من أجل مواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية.

إن الأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الراهنة والتهديدات الأمنية الناجمة عن دول الجوار الشرقي منها تونس يعتمد على قيام السلطة الجزائرية بتأمين الحدود عسكريا وذلك عن

طريق نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية ومنع أي تسلل لعناصر إرهابية وتنقل السلاح وبالتالي على صانع القرار السياسي الاهتمام بعملية التخطيط الأمني لما يوفره من رؤية واضحة في التعامل مع هذه التهديدات، وبالإضافة إلى ذلك الاعتماد على الدبلوماسية وتجسيد الوسطية لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، وتحقيق المصالحة الوطنية والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب والتركيز على تحقيق أفضل لمستويات الأمن الوطني والتوفيق بين مختلف عناصره.

وبالتالي من حق الجزائر مواجهة الإرهاب على الحدود الشرقية من أجل الدفاع عن سيادتها وأمنها واستقرارها وذلك من خلال وضع إستراتيجية أمنية واضحة المعالم تقوم على عزل العناصر الإرهابية الموزعة على الحدود التونسية الجزائرية والليبية وذلك من خلال قطع الدعم الداخلي والخارجي والمتمثل في المراقبة الناجعة للحدود والقضاء على جميع الشبكات الإرهابية، وأيضا التصدي للجهاديين القادمين من بؤر التوتر وخاصة سوريا والعراق وليبيا وتكثيف عملية التفتيش على الحدود الشرقية وتعزيز التعاون بين دول الجوار لتحديد وتفكيك الخطر التمويلي للإرهاب وتبادل المعلومات في الوقت المناسب.

رابعا : تداعيات فشل الدولة في ليبيا على السياسة الأمنية الجزائرية

بشكل مختصر ستحاول الدراسة في هذا المطلب التطرق بشكل مباشر الى اتداعيات الازمة الليبية على الساسة الامنية للجزائر بعدما تم التطرق سابقا الى تطور الازمة الليبية منذ 2011 ، كما ستحاول الدراسة في هذا الجزء التطرق الى المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية والحد من تداعيات على المنطقة .

اولا: افرازات الامنية للازمة الليبية

1. **فوضى الأسلحة و عمليات التهريب:** تعتبر منطقة الساحل الإفريقي و ليبيا منطقة فارغة في ظل وجود مساحة تفوق 2000 كلم غير خاضعة للسلطة في كل من مالي و ليبيا و النيجر و تمثل أكبر منطقة منتجة للتهديدات الأمنية ، و قد أشار تقرير للأمم المتحدة سنة 2011م لوجود جماعات تنشط في عملية تهريب الأسلحة الليبية إلى ما يقارب 14 دولة مجاورة في ظل غياب سلطة الرقابة في ليبيا ، و تعيش هذه النشاطات ديناميكية متنامية في ظل وجود جماعات مسلحة ناشطة في المنطقة تعتبر الزبون الأول لهذه الجماعات و تستفيد بدورها من هذه الفوضى لتنمية قدراتها القتالية، وهو ما ظهرت بوادره في الأزمة المالية سنة 2013 م التي شهدت عودة قوية للصراع على حدود الجزائرية ، و كذا أزمة الرهان في تيغنتورين أقصى جنوب شرق الجزائر التي نتجت عن مهاجمة مجموعة إرهابية قادمة من الحدود الليبية على قاعدة نفطية و أخذ رهائن منها و انتهت بمقتل أغلبها على يد الجيش الجزائري.

على مستوى الحدود الغربية الليبية باتجاه تونس و الجزائر فتشهد المنطقة عمليات تهريب دوري منذ 2011م، و لعل أبيزها تم في ما بين العامين 2012 م و 2013 م أين تم ضبط عدد كبير من الرشاشات الآلية و صواريخ معتبرة و كذا ألغام مضادة للدبابات و قذائف **RBG** ، و قد أكدت تقارير جزائرية حيوية تهريب الأسلحة في الحدود الغربية لليبيا و التي تشير لضلوع ما يقارب 14كتيبة تتخذ من هذه التجارة مصدرا للربح، وعليه فإن الواقع الأمني لا يبدوا أكثر

وضوحا خصوصا في ظل الترابطات الكبيرة بين الجماعات المسلحة في المنطقة ككل و التي استفادت بدورها من رواج هذه التجارة.

2. **انتشار الجماعات المسلحة:** إن أهم ما تعاني منه المنطقة من تهديدات عسكرية تصب في انتشار الجماعات المسلحة في ظل وجود البيئة المناسبة المتمثلة في الأراضي الصحراوية شبه الخالية، وقد قدم البروفيسور قوي بوحنية تصنيفا مهما لهذه الجماعات في تتمثل في ثلاث أنواع أساسية:

أ. جماعات مسلحة تتبنى إيديولوجيات سياسية لا علاقة لها بالنشاط الإرهابي :وتتمثل في الجماعات الإستقلالية ، و التي قد تخلق مشاكل أمنية للمنطقة المغاربية في حالة تبني إيديولوجيات توسعية و تعتبر حركة الأزواد التي تنشط في مالي أبرزها ، و تصل تأثيراتها للدول المجاورة فهي حركة بنيت على أساس عرقي تسعى لمحاربة ما تصفه بالتهميش العرقي للحكومة المركزية المالية ، و باعتبار أن هذه الحركة ترتبط عرقيا بالجماعات المتواجدة في كل من النيجر و الجزائر و أجزاء من ليبيا فإن خطر الانقسام لايزال قائما خصوصا و أن الحكومة المركزية في مالي لا تتعامل مع الملف بشكل جيد مما جعل الأطراف الأخرى تتدخل من أجل احتواء الأزمات المتكررة متمثلة في الجزائر بالدرجة الأولى.

ب .جماعات مسلحة ذات إيديولوجيات متطرفة تملك ارتباطات تنظيمية مع الإرهاب الدولي : وهي جماعات زاحفة لا تعترف بالحدود و تتواجد بكثرة في منطقة الساحل و المغرب العربي أهمها أنصار الدين و الجهاد و التوحيد و الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام النيجيرية ، و التي استفادة كثيرا من التحولات البنيوية في

المنطقة منذ العام2011م خاصة الأزمة الليبية التي أعطت دفعا لنشاط هذه الجماعات من خلال الاستفادة من فوضى السلاح في ليبيا و اتساع الأراضي غير الخاضعة للحكومات ، وكذا هروب العديد من الإرهابيين من السجون الليبية، وقد اتخذت هذه التنظيمات رؤية جيوستراتيجية جديدة تمثل منطقة الساحل الإفريقي و القرن المعروفة باسم قوس الأزمات القاعدة الخلفية لها ، وتمثل المنطقة المغاربية رقعة النشاط الأساسي فقد قامت فعليا بالعديد من العمليات أبرزها عملية تيقنتورين في الجزائر 2013 م ، و مع استمرار الوضع الحالي على الحدود الجزائرية فإن معطيات التهديد الإرهابي لا تزال تنذر بتحديات أمنية كبيرة خاصة مع تواتر أنباء عن تواجد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الهاربين من سوريا والعراق في الصحراء الليبية.

ج .جماعات مسلحة متخصصة في التجارة غير المشروعة :تملك هذه الجماعات ارتباطات واسعة مع كل الجماعات الأخرى، فهي جماعات مصلحية لا تعترف بالحدود وتهدد الأمن القومي الجزائري من خلال الإتجار بالسلاح والقيام بعمليات خطف لصالح الجماعات الإرهابية وجرائم الإتجار بالبشر، وتتخذ من المنطقة المغاربية طريقا للعبور نحو المناطق الأوروبية من جهة

وقاعدة أساسية للنشاط من جهة أخرى، وتتصدر تجارة المخدرات قائمة الجرائم المنظمة الأكثر نشاطا في المغرب العربي بشكل خاص من خلال استغلال التقارب الجغرافي بين دول المنطقة باعتبارها همزة وصل بين العمق الإفريقي وأوروبا وتعد الحدود الجزائرية الغربية أبرز الطرق الرئيسية لهذه الأنواع من الأنشطة.

المحور السابع: الدائرة العربية

مع اشتداد الضغط النازي والفاشي على الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا وفرنسا ألا تحدث مزيدا من الاضطرابات داخل مستعمراتها في البلاد العربية، فوعدت قادة تلك الدول بالاستقلال عقب انتهاء الحرب، وأعربت عن تشجيعها لأي اتجاه نحو الوحدة العربية كما جاء على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن سنة (1941).

تحرك بعض القادة العرب مستغلين تلك التصريحات باتجاه إنشاء إطار للوحدة العربية وفي سبتمبر 1943 بدأت المشاورات بين مصر وكل من الأردن والعراق وسوريا السعودية لبنان واليمن برزت خلالها ثلاث اتجاهات بين القادة العرب فيما يخص مشروع الوحدة العربية :

- وحدة سورية كبرى تضم دول الهلال الخصيب.
- الاتجاه الثاني كان يرى قيام دولة موحدة تشكل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.
- الاتجاه الثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأكبر يضم مصر وسوريا واليمن بالإضافة إلى أقطار الهلال، وانقسم أصحاب هذا الاتجاه قسمين:

اولا: قسم يدعو إلى اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء.

ثانيا: قسم آخر يرى اتحادا يعمل على التعاون والتنسيق بين الدول العربية بعضها بعضا مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول الغربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الاستقلال للدول العربية بالرغم من وقوف الأخيرة معها واستنزاف ثرواتها في المجهود الحربي

وكان الرأي العام العربي قد تهيأ لقيام وحدة عربية وبدأ يضغط عن طريق الأحزاب والصحف في هذا الاتجاه، حيث اجتمعت في 12 جوان 1944 اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة الاقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية.

بعد ثماني جلسات من النقاش استبعد القادة العرب فكرة الحكومة المركزية ومشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب وانحصر النقاش في تكوين اتحاد كونفدرالي لا تنفذ قراراته إلا الدول التي توافق عليه.

اجتمعت تلك اللجنة في الإسكندرية في 25 سبتمبر 1944 بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعن عرب فلسطين، وبعد ثماني جلسات متوالية أصدر المندوبون العرب بالإسكندرية بروتوكولا عرف باسم بروتوكول الإسكندرية ينص على موافقتهم على إنشاء جامعة للدول العربية.

المبادئ العامة للميثاق

صاغت الوفود العربية المجتمعة في الإسكندرية بنودا عامة كانت نواة أولى لميثاق جامعة الدول العربية، وأقرت اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة في 17 مارس 1945 الصيغة

النهائية لميثاق جامعة الدول العربية، وخرج الميثاق إلى الوجود في 19 مارس 1945 مؤلفا من ديباجة و20 مادة وثلاثة ملاحق.

جمالا تسعى جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية.

لتحقيق هذه الأهداف أنشئ العديد من المؤسسات وأبرمت عدة اتفاقات منها :

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري.
- التعريفة الجمركية الموحدة.
- إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي .
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية.
- اتفاقية الدفاع العربي المشترك تمكن جامعة الدول العربية من المبادرة والوساطة لفض النزاعات بين الدول الأعضاء.

لتحقيق مبدأ الأمن والسلام العربي أوجبت المادتان الخامسة والسادسة على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، وأوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع وفض الخلاف القائم بينها إما بالتحكيم أو بالوساطة، ومن واجبات مجلس الجامعة حال نشوء نزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع ، ولكن بضوابط معينة، منها لجوء الأطراف المتنازعة إلى الجامعة ، وحتى في هذه الحالة فإن قرارات الجامعة أيضا لا تتصف بالإلزامية ،

وبعبارة أخرى إذا حدث خلاف بين دولتين عربيتين لا يحق للجامعة أن تتدخل لفضه إلا إذا طلب منها ذلك ، كما أن قراراتها ليست ملزمة للأطراف المتنازعة.

وقد حدث تعديل لهذا النظام في اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1950، والتي أقرت اتخاذ تدابير ووسائل –بما في ذلك القوة المسلحة– لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضاء، كما أخذ في تلك المعاهدة بقاعدة الأغلبية (أغلبية الثلثين)، إلا أنها تركت الاختصاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الأمن، كما نصت المادة الحادية عشر منها.

منذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية سنة 1963 عملت الجزائر على ان تكون دولة محورية داخل الدائرة العربية، تعمل وفق المنطق الجماعي الهادف الى الدفاع عن كل القضايا العربية العادلة، المستند على مبدأ التقارب والتحالف لا على مند الشتات والأحلاف، لذلك سعت الجزائر إلى أن تكون دولة حاضنة للقضايا العربية كالقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، وليس أدل على ذلك من احتضانها لاجتماعات وقمم، أعلنت فيها قرارات مصيرية تخص الأمة العربية وتدعمها.

مؤتمر الجزائر: عقد في 26 نوفمبر 1973 في الجزائر، وحضرته ست عشرة دولة عربية بمبادرة من سوريا ومصر بعد حرب أكتوبر، وقاطعته العراق وليبيا، صدر عن المؤتمر بيان ختامي ومجموعة من القرارات، أهمها إقرار شرطان للسلام مع إسرائيل:

القرار الأول: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

القرار الثاني: استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

كما نص المؤتمر في بيانه الختامي على:

- تقديم جميع أنواع الدعم المالي والعسكري للجبهتين لسورية والمصرية من أجل استمرار نضالهما ضد العدو الصهيوني .
- استمرار استخدام سلاح النفط العربي ورفع حظر تصدير النفط للدول التي تلتزم بتأييدها للقضية العربية العادلة.
- توجيه تحية تقدير للدول الأفريقية التي اتخذت قرارات بقطع علاقاتها مع إسرائيل.
- القيام بإعادة تعمير ما دمرته الحرب من أجل رفع الروح النضالية عند الشعوب العربية.
- قبول انضمام الجمهورية الموريتانية إلى الجامعة العربية .

مؤتمر قمة الجزائر-2005: عقدت يومي 22 و23 مارس 2005، وكانت أول قمة عربية تعقد بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كما جاءت بعد جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري.

خلالها جدد القادة الالتزام ب:

- مبادرة السلام العربية باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، مؤكدين على أن عملية السلام كل لا يتجزأ وتقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما القرارين (242 – 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد.
- بشأن العراق أكد القادة مجدداً على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

- وحول السودان رحبوا بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 09 جانفي 2005 بالعاصمة الكينية نيروبي، لكنهم أعربوا عن بالغ القلق إزاء تطورات الأوضاع في إقليم دارفور.

ثانيا: موقف الجزائر في الجامعة العربية من التحولات السياسية في مصر المصرية.

التزمت اغلب الدول العربية الصمت في الفترة الأولى من الإحداث التي عرفتها مصر ، وجرى التعامل مع التطورات علي الأرض وتقلبات الموقف بين كل من النظام والمتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير باعتبار أنها شان داخلي، مع ملاحظة أن معظم البلدان العربية كان يحدوها الأمل في أن تنتهي الأوضاع ، في مصر إلى الاستقرار و أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها ، فأشار البعض إلى أنهم يراقبون الوضع عن كثب وهذا ما عبرت الأردن والمغرب ، بينهما أكدت سوريا على أن ما يجري في مصر شان داخلي وكان الموقف الجزائري اقرب ما يكون من الموقف السوري حيث أعلنت الجزائر أنها تحترم إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها.

موقف الجزائر من النزاع السوري:

شكلت الحالة السورية في سياق الانتفاضات العربية الاستثناء من حيث التضارب الكبير في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى صدام بين محورين أساسيين في المنطقة كانا قد تشكلا منذ مدة، فبغض النظر عن الأهداف الحقيقية والخلفيات التاريخية لكل محور ولكل طرف داخل المحور الواحد نجد ما يلي:

تأكد ذلك بكلمة وزير الخارجية مراد مدلسي أمام الجلسة المغلقة لاجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد بالقاهرة في 01 سبتمبر 2013 لبحث تطورات الأزمة في سوريا وكيفية التعامل معها من قبل الجامعة العربية ، أين أوضح " أنه نظرا للظروف البالغة التعقيد والحساسية التي تمر بها سوريا فإنه يتعين على المجلس الوزاري أن يحرص أكثر من أي وقت مضى على احترام نظم ولوائح الجامعة وميثاقها،باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكذا الإجراءات القانونية المعمول بها ، لتفادي أي انزلاقات مأساوية ليس على سوريا فحسب ، لكن على المنطقة برمتها وتمس مصداقية الجامعة وفعالياتها بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية والدفع بالحوار بين السلطة والمعارضة ، بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب .

تبني الجزائر مواقفها من الأزمة السورية وتعمل على تبريره انطلاقا من نقطتين:

- الأولى هو أنّ ما يحدث في المنطقة العربية عمومًا وفي سوريا خاصة يدخل ضمن إستراتيجية دولية لتقسيم الدول العربية ومنها سوريا، وبالتالي الأمر لا يتعلق بمسألة الديمقراطية وحرية الشعب بقدر ما يتعلق ببقاء الدولة السورية واستمرارها.
- أما النقطة الثانية التي يتركز عليها الموقف الجزائري فتتمثل في أنّ الإرهاب هو مصدر التهديد الأول للشعب، بعد ما عاناه الشعب الجزائري إبان العشرية السوداء، انطلاقا من هذه التبريرات أو الرؤية الجزائرية للوضع السوري يمكن تحديد مضمونين للمقاربة الجزائرية.

المضمون الأول: هو الدعوة للحوار الشامل بين مختلف الفواعل السورية وتجنب عسكرة النزاع.

المضمون الثاني: يتعلق بمكافحة الإرهاب ولكن ينطلق أولا من اعتبار أنّ النظام السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية –في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية– إن الزيارة شهدت انعقاد الدورة الثانية للجنة المتابعة، التي سيترأسها الوزير مساهل ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري همام الجزائري، لبحث مختلف جوانب التعاون بين البلدين، وسبل ترقيتها وتوسيع مجالاتها.

من جهة أخرى أكد عبد العزيز بالخادم وزير الدولة الجزائرية أن جامعة الدول العربية بحاجة إلي إعادة نظر عميقة وانتقد موقفها من الأزمة السورية و قال أن الجامعة لم تعد جامعة وهي ابعد أن تكون غربية مثلما يدل اسمها وأشار إلي أن الوضع في سوريا ماء ساوي جدا ودعي إلي ضرورة وضع حد لهذا و ترك السوريين يقررون مستقبلهم و النظام و الحاكم الذي يريدونه ، وقد كان وزير الخارجية مراد مدلسي قال بان الجزائر سبق لها وان تحفظت حول النقطة السابعة من قرار الجامعة العربية الصادر في 22 ديسمبر الداعي إلي رفع القضية إلي مجلس الأمن وقد أعرب عن أمله في تسوية الأزمة السورية عن طريق المبادرة العربية .

التحالف الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم:

على الرغم من محورية مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي، وهو فكرة طرحتها السعودية في 15 ديسمبر 2015 وتم ترجمتها على أرض الواقع بانضمام 34 دولة إسلامية إليها ، وأهداف هذا التحالف كما أعلن عنها تتمثل في مواجهة خطر الإرهاب بالمنطقة .

أما قرار رفض الجزائر الانضمام للتحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب فكان متوقعا، ويمكن تفسيره من خلال مقاربتين:

اولا : من الناحية القانونية : وهي الحجة التي استند عليها الموقف الرسمي الجزائري تتمثل في أنّ الدستور الجزائري (المواد 29-30-31) لا يسمح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج حدوده، ترفض الجزائر أن تشارك بجيشها في تحالفات عربية أو إقليمية أو دولية التزاما بدستورها الذي ينص على عدم انخراط الجيش الجزائري في أي مهام قتالية خارج الحدود، مما شكّل عقيدة راسخة في السياسة الخارجية، مفادها عدم السماح بخروج قوات مقاتلة جزائرية خارج الوطن، وفقا للعقيدة نفسها التي تُبنى عليها السياسة الخارجية للبلد، فقد سبق للجزائر وأن امتنعت عن المشاركة في القوة العربية المشتركة التي شكلتها الجامعة العربية والتي تهدف إلى مواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية والمساس بأمن وسلامة واستقرار أي من الدول المشاركة في القوة العربية وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي.

ثانيا : من الناحية السياسية : يمكن تفسير سبب الرفض الجزائري من كون أنّ هذا التحالف الذي تقوده السعودية يأتي في ظل بيئة إقليمية تمتاز بالغموض في ظل اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين المحورين السعودي والإيراني، إذ قد يتم في هذا السياق تسييس مفهوم الإرهاب كما لاحظنا مع قرار تصنيف حزب الله بمنظمة إرهابية من قبل جامعة الدول العربية في مارس عام 2016 وهذا القرار تم رفضه من قبل الجزائر، حيث أكدت هذه الأخيرة بأن حزب الله يعتبر مكونا أساسيا في الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية، وبالتالي لا يمكن للجزائر أن تتدخل في الشأن الداخلي لدولة لبنان.

كما رفضت الجزائر قبل ذلك المشاركة في العملية العسكرية التي انطلقت في 26 مارس 2015 الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن، المعروفة بـ "عاصمة الحزم"، وتأتي هذه العملية على خلفية فشل عملية الانتقال السياسي في اليمن لفترة ما بعد الثورة اليمنية سنة2011.

هذا التحالف على الرغم من أنه كان مدعوما بأسس قانونية أهمها هو أنه كان بناء على طلب الرئيس اليمني الشرعي السيد "عبد ربه منصور هادي" إلا أنّ الجزائر رفضت المشاركة في التحالف انطلاقا من أن الجزائر تحكمها أسس قانونية ومبادئ سياسية تمنع مشاركة جيشها خارج حدود الدولة، ولكن أيضا انطلاقا من اعتبار بأنّ جماعة الحوثيين هم جزء أساسي من العملية السياسية وبالتالي يجب التركيز على الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية.

فالجزائر من خلال مواقفها تحاول أن تلتزم الحياد والنأي بنفسها عن سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية والدولية، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الحوار وتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول السياسية بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بهذه المقاربة لا تخدم فقط مصلحتها الوطنية من خلال عدم التورط في النزاعات الإقليمية وإنما أيضا تخدم مصالح كل شعوب ودول المنطقة.

وعليه فان الدول التي شهدت موجات التغيير هي دول أعضاء الجامعة العربية هذه الأخيرة التي أصبحت محل اهتمام كثير من المحللين خاصة في الآونة الأخيرة وهذا بسبب مواقفها اتجاه ثورات الربيع العربي الذي كان مختلفا من ثورة إلى أخرى وربما يعود السبب إلى انعدام الرؤية الإستراتيجية في الجامعة العربية والى غياب التنسيق بين الدول الأعضاء إلى الجامعة نفسها إلى

أن قد أصبحت الجامعة في مرحلة لا بد لها أن تواكب التطورات السريعة وهذا من اجل ركوب قطار الإحداث وموجات التغيير

وعليه فان الجامعة مضطرة إلى تطوير نفسها إلا إن الحديث عن تطوير الجامعة العربية في ظل التركيبة القائمة الآن لا يمكن أن يقودنا إلى حل يمكن الاعتماد عليه في بناء جامعة إستراتيجية مهمتها تعزيز وتطير الأداء العربي المشترك، في هذا السياق دعت الجزائر في ورقة عمل قدمت الى مجلس وزراء الخارجية العرب المجتمع بالقاهرة سنة 2004 أن ميثاق الجامعة العربية لم ينص على جنسية الأمين العام ولم ينظم مسألة التداول عليه، وبالتالي فانه بالإمكان تفعيل قاعدة التداول على هذا المنصب بين المجموعات الجغرافية بما يحقق المساواة بين كافة الدول العربية .

المحور الثامن: الدائرة الافريقية:

نجد في كل الأنظمة الإقليمية عبر العالم بديهية أساسية تربط ايجابيا بين القيادة الإقليمية والقدرة على ممارسة الدور، في حين لا يمكن ممارسة الدور دون توفر شرعية حقيقية تتكون من مصادر تتغير في كل مرحلة باختلاف الأولويات السياسية واختلاف أنماط التعبير عن القوة وأهداف الفاعلين الدوليين ، مما يذهب بنا مباشرة إلى مصادر الشرعية الراهنة لوظيفة القيادة في النظام الإقليمي الإفريقي وما نالها من تغيرات وما تتطلبه من عناصر لإعادة صياغتها من جديد بعد أن فقدت هذه الوظيفة وأعلن البعض موتها، واهم العناصر الجديدة الانتقال من مفهوم الزعامة إلى مفهوم القيادة وارتباط الدور الإقليمي بالإنجاز الوطني قبل أي شيء آخر، أي أن القدرة على إحداث إصلاحات حقيقية وتنمية فعلية في الداخل هي وحدها التي تؤهل الدولة على المنافسة لممارسة الدور الإقليمي في الخارج .

دبلوماسية المؤتمرات–سياسة الجزائر الافريقية

أن الوظيفة القيادية في إفريقيا معطلة وقد تم تشتيتها منذ نهاية السبعينيات، على الرغم من أن وظيفة القيادة في أي نظام إقليمي في العالم هي عنصر أساسي لبلورة هذا النظام وقياس مدى فاعليته، فقد كان عنصر القيادة في إفريقيا ومنذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية خاضعا لأنماط توزيع القوة من خلال نمط الإمكانيات ونمط السياسات ونمط التحالفات.

حافظت الجزائر طوال فترة الستينات وحتى أواخر السبعينيات على موقع ريادي في هذا النظام ، فالجزائر المستقلة أصبحت من بين أهم اللاعبين في إفريقيا بحكم موقعها الجيو–استراتيجي ومقوماتها الاقتصادية والحضارية ، ما أهلها للعب دور قيادي في النظام الإقليمي

الإفريقي ، والذي بدا يتجسد مباشرة بعد الاستقلال بداية بالاصطفاف إلى جانب التيار المناهض للاستعمار في العالم الثالث فقد كان المحور الأساسي للسياسة الخارجية الجزائرية دعم حركات التحرر، مرورا بالعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين ، الأمر الذي عد من أهم الإنجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد الشعوب الإفريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية .

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن السياسية الخارجية الجزائرية اعتمدت دبلوماسية المؤتمرات من اجل دفاعها على القضايا الإفريقية وهو ما ترجمه انضمامها إلى اغلب المنظمات الإقليمية والدولية:

الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة: 08 أكتوبر 1962 يعد بمثابة الانطلاقة الأولى للجزائر المستقلة داخل قاعات وندوات الأمم المتحدة تشارك بوفودها وتصنع قرارتها وتسمع صوتها بامتلاكها لحق التصويت والتزكية.

- دورها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963.
- إضافة إلى عضويتها الدائمة في حركة عدم الانحياز.
- وانضمامها أيضا إلى الجامعة العربية في 16 أوت 1962.
- إلى جانب أنها عضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي بقمة الرباط في 25 سبتمبر 1969.
- ومبادرتها في تفعيل مشروع المغرب العربي، الذي تجسد في قمة زرالدة بتاريخ 10 جوان 1988.

- العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول.

بشكل عام يمكن تقسيم نشاط الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا إلى ثلاث مراحل وظيفية وزمنية:

المرحلة الأولى: التوجه السياسي الاقتصادي-منذ الاستقلال إلى منتصف الثمانينات.

أولا: على الصعيد السياسي

بعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر، واجهت الجزائر النزاع الحدودي مع المملكة المغربية، بسبب توغل قوات هذه الأخيرة في الأراضي الجزائرية ، ومن ثمة أعلنت الجزائر عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة، بتسوية النزاع، حيث طلب وزير خارجيتها من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963، بعد دورة عاجلة لمجلس وزراء المنظمة للنظر في موضوع النزاع ، واستطاعت المنظمة من خلال وساطة الزعيم الاثيوبي "هايلي سيلاسي " أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكلت المنظمة لجنة خاصة بباماكو لمتابعة النزاع في 15 جوان 1969 ، انتهى النزاع بتوقيع اتفاقية "ايفران" بين الرئيس الجزائري هواري بومدين وعاهل المغرب الحسن الثاني.

وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972، أعلن الملك المغربي على توصل لبلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما .

في سنة 1975 والتي ميزها انفجار قضية الصحراء الغربية؛ شكلت متغيرا جديدا في سياسة الجزائر نحو إفريقيا، فقد انقسمت الأخيرة بين دول مؤيدة للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراوي (الموقف الجزائري) في الاستقلال.

ففي قمة "فريتاون" 1980، أصبحت الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية الدولة الواحدة والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية، وهذا ما سبب انسحاب المملكة المغربية من المنظمة عام 1984، فلم تتمكن الرباط من إحداث اختراق إفريقي فما يزال أكثر من ثلاثين بلدا إفريقيا يدعم المطلب الصحراوي وأهمها –ربما– جنوب إفريقيا.

موقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفا مبدئيا، فقد جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني: "الجزائر بلد إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لإفريقيا جزء من كفاح الشعب الجزائري، في سبيل استقلاله وكرامته، ويعني هذا بالنسبة للجزائر التزاما ايجابيا إلى جانب الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري.

فبالإضافة إلى الدعم المادي الذي كانت تقدمه الجزائر إلى جبهة البوليساريو فإنها بدأت في حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية الصحراوية، مستخدمة في ذلك نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث ، وكانت نتيجة هذه الجهود، قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، بأديس أبابا يوم 12 نوفمبر 1984 ، وهو اليوم الذي انسحبت فيه المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك ، هكذا استطاعت دبلوماسية الجزائر أن تلعب أدوارا مؤثرة وحاسمة على الساحة الإفريقية .

كما تجلى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر إفريقيا في الكثير من المسائل، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة، التي نفذت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر في 1965، والقاضي بقطع العلاقات مع لندن، في أعقاب إعلان روديسيا الاستقلال من طرف واحد.

كما كانت الجزائر مسرحا للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية.

كما امتدت مساندة الدبلوماسية الجزائرية لتشمل حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية.

ولم تتردد الجزائر في رفض نظام الأبرتايد في جنوب إفريقيا.

في سياق متصل عملت الدبلوماسية الجزائرية على أيحاد حل للنزاع الإرتري – الإثيوبي الذي تحول من نزاع حدودي حول منطقة بعينها إلى صراع شمولي دار على طول الحدود الممتدة ل(1000) كلم بين البلدين، وخلف آثاراً إنسانية واقتصادية وسياسية عميقة على مستوى البلدين ، عرف بعدة مراحل أهمها :

- **1998 إلى 2000:** اشتعال نزاع مسلح حول الحدود كان مجاله إقليم تيغري بجنوب إثيوبيا، وكان التفوق البري للجيش الإريتري، في حين كان التفوق الجوي والبحري للجيش الإثيوبي.

- **17 ماي 2000:** فرضت الأمم المتحدة حظرا عسكريا على الدولتين لمدة عام عبر إنشاء بعثة الأمم المتحدة إلى إثيوبيا وإريتريا متألفة من 100 مراقب عسكري وموظفي الدعم المدنيين، يضاف إليهم 4300 جندي انتشروا على مساحة تبلغ 25 كلم على طول حدود البلدين
- **اجتماع مجموعة خبراء منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر:** وقامت بالتحضير للإجابة على الأسئلة التي طرحتها إثيوبيا التي كانت محل دراسة من طرف المنظمة بتاريخ 21 ديسمبر.
- **12 ديسمبر 2000:** توقيع الطرفين على اتفاق عرف باتفاق الجزائر، وطالب الاتفاق بإقامة لجنة محايدة لتحديد المناطق المعينة التي يجب على الطرفين أن يعيدا توزيع قواتهما فيه.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي.

لم يقتصر دور الجزائر تجاه إفريقيا على المستوى السياسي، بل شمل أيضا الجانب الاقتصادي، احتضنت الجزائر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973 ، حيث لم يعد الصوت السياسي اللامنحاز كافيا للتموقع بين قطبية ثنائية ، بل أن التوجه الاقتصادي أصبح هو الآخر البعد الآخر لمفهوم عدم الانحياز.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة، إلى أن عبارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد دخلت القاموس السياسي عبر بوابة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمرها بالجزائر عام 1973.

هذا وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في أفريل 1974 بدعوة من الجزائر، بهدف مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، لتصدر الجمعية العامة سنة 1974 قرارين:

وكما جادل كوكس 1979 في مقاله "التنظيم الدولي"، أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمثل على أحد المستويات مجموعة من طلبات التفاوض – أو بياناً – فإنه على مستوى آخر يتعلق بالهيكل الأساسي للنظام العالمي للعلاقات الاقتصادية ("عالمي" بدلاً من "دولي" لأنه ينطوي على فاعلين من غير الدول).

وعلى مستوى ثالث فإنه يتعلق بأنواع الأطر التحليلية التي يجب استعمالها للتصدي لهذه القضايا، أطر مثل الليبرالية الاقتصادية، المركنتلية، المركنتلية الجديدة، الواقعية والماركسية، فبهذا المعنى يعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد نظاماً يتعلق بالإيديولوجية والسلطة.

إذن فقد أثبتت الجزائر دعمها الدائم لقضايا الدول النامية، وهو دليل على توظفت الجزائر لدورها الريادي في حركة عدم الانحياز في كثير من الأحيان لمطالب اقتصادية، خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث سيما الإفريقية ، من هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي فقد سعت ونجحت لأول مرة في تطبيق قاعدة دولة– صوت كما احتضنت الجزائر قمة الأوبيك في مارس 1975، وأكدت خلالها على سيادة الدول على ثرواتها، مع الدعوة لعقلنة سياسات المحروقات، ومواجهة جشع الشركات العالمية الكبرى اللاهثة وراء الذهب الأسود بثمن بخس، كما مهدت القمة لإنشاء صندوق التنمية

الدولية كدعم للدول الأقل نموا، لتبين الدبلوماسية الجزائرية بذلك تلك العلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد.

منذ نهاية التسعينات بدأ الدفـء يعود إلى الوظيفة الدبلوماسية القيادية للجزائر وتأثيرها في المجال الإفريقي والدولي في محاولة إلى إعادة ترتيب أولويات هذا النظام وانتشاله من حالة التفكك والضعف، فرغم الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء وغياب دورها على الساحة الدولية، إلا أنها سرعان ما استعادت مكانتها بعد انتخاب رئيس الجمهورية السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، ونذكر في هذا الصدد:

- طغت التحديات الأمنية الدولية وكيفية مجابهتها على نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، مركزة جهودها على الدعوة إلى ضمان تنسيق أكبر بين المجموعة الدولية في محاربة الإرهاب وضمان الأمن، لا سيما في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة العربية أو ما اصطلح على تسميته ب"الربيع العربي"، إلى جانب إفرازاتها التي أدخلت العالم في حسابات لا متناهية.
- رغم أن فكرة الدعوة إلى التجند الدولي من أجل التصدي للإرهاب ليست وليدة اليوم، باعتبار أن الجزائر كانت السباقة إلى مطالبة المجتمع الدولي بتنسيق الجهود والتحسيس بخطورتها، إلا أن مسألة الإرهاب والبحث عن سبل مكافحتها أخذت حيزا من نشاط الدبلوماسية الجزائرية، من خلال احتضان الجزائر لاجتماعات عالية المستوى، كما هو الشأن للندوة الدولية الأولى حول الشراكة والأمن والتنمية التي انعقدت يومي(7 و8 سبتمبر 2011) ، والتي جمعت بلدان الميدان والشركاء من خارج الإقليم، الذين زادت مخاوفهم من تنامي الظاهرة، لا سيما وأن

منطقة الساحل تشكل مرتعا خصبا لاختطاف الرعايا الأوروبيين ومطالبة الإرهابيين بالفدية مقابل الإفراج عنهم.

- ولم تنحصر أهداف الندوة في التحسيس بخطورة ظاهرة الإرهاب، بل تعدت إلى الدعوة إلى إعطاء دفعة جديدة وقوية للتعاون بين دول الساحل والصحراء الإفريقية، ليس في مسائل مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا بخصوص الجريمة المنظمة والفقر، وإنعاش الأمن والاستقرار في المنطقة، لا سيما أمام الأزمة الليبية التي خلقت وضعا جديدا في المنطقة، مع التداول المكثف للأسلحة وعودة الرعايا الأجانب إلى بلدانهم، مما يشكل تحديات جديدة لهذه الدول.

كل ذلك، تم في سياق تأكيد رفض الجزائر للتدخل الأجنبي، لما لذلك من تداعيات خطيرة على المنطقة، حيث التزمت بهذا الموقف طبقا لمبادئ سياستها الخارجية التي دعت من خلالها إلى ضرورة وقف العنف وإيجاد حلول توافقية بين أبناء الشعب الليبي من أجل الوصول إلى المصالحة الوطني.

كما أن أبرز ما ميز الفترة الأخيرة ، هو التطورات التي شهدتها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة ، بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل ، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري ، إذ حرصت على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة ، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى

الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية عملت من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري .

استمرت الدبلوماسية الجزائرية في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والدول الشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية ودعم من قبل مجموعة الثمانية ، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابي.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي، تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة للبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بما يمكن الأجهزة الأمنية للدول من تكثيف الجهود لمحاصرة الإرهاب، يأتي ذلك في الوقت الذي أثبتت فيه الجزائر تحكمها في محاربة الإرهاب ، والدليل على ذلك تحرير عدد كبير من الرهائن عقب الاعتداء على المنشأة الغازية بتيقنتورين بإليزي.

ويمكن القول إنه تم الإقرار بالمقاربة الأمنية والسياسية التي تتبناها الجزائر على المستويات الإقليمية والجهوية والعالمية، لتتحول بعدها مباشرة الجزائر العاصمة، إلى قبلة للقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين والبريطانيين، الذين اعترفوا بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما أكده القائد السابق لأفريكوم الجنرال، وليام وورلد في زياراته للجزائر، حيث اعترف بالدور الحاسم للجزائر في إرساء الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

وعلى مستوى التعاون الإفريقي، شهدت الساحة الدبلوماسية الجزائرية، انتعاشا ملحوظا من خلال احتضانها مؤخرا لاجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، والذي خصص موضوعه للمصالحة الوطنية، باعتبارها الحل الأمثل للنزاعات، وتم في هذا السياق الإشادة بتجربة الجزائر.

بالطبع، اليوم الظروف وأنماط القوة والتحالفات والسياسات تجعل من الدبلوماسية الجزائرية الأمنية تقود المبادرة بممارسة سلوك يشير الى الالتزام بالدور القيادي كما كان يحدث في السابق، بمعنى انه دور انتقائي تفرضه الظروف والمصالح.

وعلية يمكن القول إن أول ما ينهار في النظام الإقليمي القيادة وأول ما يتم إعادة بنائه القيادة أيضا، ولعل من بين الكثير الذي تحتاجه القارة الإفريقية الانتقال بالممارسة من مفهوم الزعامات إلى مفهوم القيادة ثم الإدارة، والتخلص من مبدأ مركزية التوجيه في النظام لكي تصبح الوظيفة القيادية معنية بالدرجة الأولى بالحفاظ على الحد المعقول من القيم السياسية المشتركة وامتلاك القدرة التوزيعية لأنماط التفاعلات داخل وحدات النظام وخارجها أي توسيع قمة الهرم القيادي.

من المفيد التذكير بأن خبرة النظام الجزائري تدل على وظيفة قيادية تمارس بالفعل على ارض الواقع، وثمة وظيفة أخرى تمارس من خلال أشكال متعددة من الدبلوماسية، في حين أن وهناك أطراف تحاول القضاء على الدور القيادي للجزائر من اجل تشتيت النظام برمته، وهناك في المقابل أطراف يفرض عليها شكل من أشكال الدور الإقليمي وتقوم به.

إن مفهوم القوة وما يرتبط به من أنماط القيادة والأدوار السياسية الإقليمية هو مفهوم داخلي وليس خارجيا ستحدده المجتمعات الإفريقية قبل النظم السياسية في ضوء مدى قدرتها على امتلاك

مصيرها، وتحقيق إنجازات وطنية في إصلاح حقيقي نابع من حاجات الناس وحقهم في الحرية والتنمية.

في ظل تنامي الهشاشة الاقتصادية والأمنية لإفريقيا وفي المدى المنظور لأية علاقات جزائرية–إفريقية ستبقى العقدة الأمنية هي الأساس ، وستبقى الجزائر تحاول إدارة "صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي وستكون صناعة الاستقرار هذه لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية على حساب "المقاربة الاقتصادية والتنموية .

المحور التاسع: الدائرة المتوسطية.

شهدت علاقات التعاون بين أوربا ودول الضفة الجنوبية بشكل عام حالات من التقارب والتباعد خاصة إبان الحرب البارة أين لعب عامل الاستقطاب بين المعسكرين محددا أساسيا لعلاقات شمال جنوب، إلا انه وعلى إثر التحولات التي أدت إلى نهاية القطبية الثنائية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تبلور نوع من الحوار التعاون والشراكة بين الدول المتوسطية ضمن التصورات الجديدة لشكل العلاقات الدولية

في هذا السياق بدأت الدول الأوربية عملية واسعة لإعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه دول الجوار الجنوبية للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والأمنية، عبر بناء منطقة متوسطية مستقرة وآمنة

اولا: الجزائر **ضمن منتدى حوار 5+5**

الحوار 5+5 هو منتدى حكومي دون إقليمي لبلدان غرب البحر الأبيض المتوسط خمسة بلدان من شمال المتوسط (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال) وخمسة بلدان من الجنوب (الجزائر، ليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس)، أنشئ في عام 1990 بهدف تعزيز التعاون في مجالات الحوار السياسي الدفاع والأمن الهجرة والتنمية والتجارة والاستثمار والنقل والمياه التعليم والبحوث، البيئة والطاقات المتجددة، الصحة والسياحة.

إذ شجع إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989(UMA) ، وتطور الجماعة الأوروبية ، على إحياء المبادرة التي تقدم بها الرئيس فرانسوا ميتران سنة 1983 الداعية إلى إنشاء إلية للتعاون بين

دول غرب المتوسط ، وهو ما تجسد في الاجتماع الوزاري المنعقد بروما في 10 أكتوبر 1990 بحضور الدول سالفة الذكر باستثناء مالطا التي شاركت في هذا الاجتماع الأول كمراقب ، لتصبح عضوًا كاملاً العام التالي، و الذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي للحوار المتوسطي 5+5 الذي تضمن عدة نقاط أهمها :

- رعاية حوار فاعل بين دول غرب المتوسط عن طريق اجتماعات دورية لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- العمل على جعل منطقة غرب المتوسط فضاء امن للتعاون والشراكة.
- التأكيد على الطابع الشمولي للحوار خاصة في بعده الاقتصادي.
- إرساء أسس وقواعد التضامن الجهوي الكفيل بمعالجة إشكالية عدم التوازن في المنطقة.
- التزام الدول الأعضاء خاصة الأوربية بالسهر على أن يرافق مسار التعاون والاندماج الأوربي مجهود مماثل في مجال التعاون تجاه منطقة غرب المتوسط.

ولتحقيق هذه الأهداف أشار إعلان روما إلى ضرورة تبني برامج مشاريع فعالة من اجل تطوير التعاون أبرزها:

- برامج ومشاريع غرب متوسطية خاصة.
- تشجيع النمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط.
- تبادل الآراء والخبرات الكفيلة بتحقيق سياسات وبرامج التعاون من اجل تحقيق فاعلية أكبر.

في سياق متصل أكد إعلان روما على أن التعاون بين البلدان الأوربية شمال المتوسط وبلدان المغرب العربي يجب أن يضم المؤسسات الاقتصادية والإطراف الاجتماعية والمستثمرين الخواص، مع التركيز على زيادة التبادل التجاري والمساعدة على تنمية الموارد البشرية في دول المغرب العربي، وذلك عن طريق التعهد تبني خطة عمل تتضمن:

- إنشاء بنك معلومات في المجال التجاري والصناعي بين الدول الأعضاء.
- البحث عن حلول ملائمة لمشكلة الديون الخارجية لدول المغرب العربي.
- إنشاء الإطار القانوني والمؤسسات المالية المناسبة لتحقيق المشاريع في البلدان، المغاربية كتطوير الشراكة وانتقال التكنولوجيا.

ينبغي التأكيد هنا على أن الحوار 5+5 ليس لديه أمانة دائمة أو أداة مالية محددة فهو وفق إلية الاجتماعات الدورية، حيث يهتم باجتماعات رؤساء الدول والحكومات، التي اجتمعت حتى اليوم في مناسبتين، تونس 2003 و ليحدث انقطاع إلى غاية أن تقرر في مؤتمر وزراء الخارجية في روما عام 2012، وكجزء من المشهد السياسي المتأزم في المنطقة، وفي ذروة التطور السياسي للعديد من بلدان المنطق ، تقرر رسميا تنظيم قمة ثانية لقادة الدولة والحكومات بالإضافة إلى إشراك ممثلي المؤسسات الإقليمية والأوروبية و المغاربية.

أصبح حوار 5+5 مبادرة شاملة تضم أطرافًا متعددة المستويات مثل المؤسسات الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط ، ولكن أيضًا بالتوسع تدريجيًا نحو مجالات جديدة للتعاون مثل الطاقة المتجددة والبيئة والصحة والتعليم والثقافة والسياحة والمياه وغيرها ، وقد أتيحت للحوار 5+5

الفرصة لإثبات فائدته عدة مرات من خلال ضمان قدرة 5+5 من الدول الأعضاء على العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة بالإضافة إلى معالجة التهديدات المشتركة لكن ثالث اجتماع على مستوى القمة و المفروض انعقاده بتونس تعطل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا في نفس السنة.

وبعد عشرية كاملة بالتوقف من (1991 إلى 2001) عاد اجتماع وزراء خارجية الدول العشر بتاريخ 25 جانفي 2001، لتتحرك آليات الحوار في اتجاه عقد أول اجتماع على مستوى الرؤساء والملوك في قمة تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003، حيث راهن قادة الدول على ثلاث تحديات كبرى تهدف من خلالها سياسات دول جنوب أوروبا المتوسطية إلى محاولة:

– إيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي بغرض مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وحوار الأديان والحضارات.

– إقامة عدد من المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية.

– إعادة إحياء الاتحاد المغاربي.

ينبغي الإشارة في هذا المقام إلى الأبعاد الإستراتيجية الكامنة وراء تفعيل حوار 5+5 من قبل دول جنوب أوروبا المتوسطية، والتي تنطوي في جزء كبير منها على تنافس بين القوى الأوروبية على دول المغرب العربي، ولا سيما التنافس الفرنسي الإيطالي على الاستثمارات البترولية الليبية بالإضافة إلى الصراع الإيطالي الاسباني الفرنسي على الاستثمارات في تونس والمغرب والجزائر.

يعتبر حوار 5+5 بالنسبة للبعض إطارا للحوار السياسي الخاص بالمغرب العربي وأوروبا الجنوبية، دون أن يشكل مزاحمة لمسيرة برشلونة الأورو–متوسطية الشاملة لقضايا المنطقة المتوسطية، في إطار أكثر حداثة مع سياسية الجوار الأوروبية الجديدة رغم أنه جاء كفكرة سابقة عنها.

كما أن بروز الحاجة للحوار والتعاون بين الأطراف الفاعلة فيه، وخاصة في قسمه الغربي الذي تتقاسم أطرافه انشغالات وتتباين في أخرى، فيما يخص الأمن الشامل للمنطقة، التي تحذو أطرافها الإدارة والمصالح للتقارب والحوار أملا في إرساء بنية تشجع على التطور والاستقرار.

اعتبارا لكون الحوارات الأمنية في المتوسط بشكل عام وفي قسمه الغربي بشكل خاص جاءت في سياق ما بعد الحرب الباردة ، استجابة للتحولات و التغيرات في شتى المجالات، ومنها الأمن كمتغير رئيسي ، حيث وأصبح غرب المتوسط بعد ذلك في مركز تظلم ينمي شيء من النفور والتضاد ، بين ضفتين يتبادلان الكثير من المصالح والمكاسب ، وبداية بروز نوع من الشعور بالريبة وعدم الثقة ، فأطراف الضفة الشمالية يخشون عدم استقرار الجنوب ، الذي سيصدر نحوهم نتيجة ذلك ما يسمى بالإرهاب والهجرة غير الشرعية وحتى أخطار امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

الحوار مجموعة 5 + 5 لغرب المتوسط، والذي يبدو أكثر الحوارات حظا في النجاح والقدرة على تحقيق قيمة مضافة يمكن أن تكون اللبنة المؤسسة لحوارات طموحة ومثمرة، تبدأ بغرب المتوسط ثم تتوسع لباقي دول البحر المتوسط، كلما كان هذا الحوار يتقدم بوتيرة أسرع وبخطوات أوثق ويحقق نتائج تقود نحو الشراكة والاندماج الإقليمي.

تأكيدا لما سبق تنظم الدول العشر مؤتمرات وزارية قطاعية بهدف تكثيف التعاون في مختلف الأطر أين ، بدأت بمؤتمر وزراء الشؤون الخارجية – منذ 1990 ثم توسعت لتشمل عدة مجالات هي:

- مؤتمر وزراء الداخلية منذ 1995
- مؤتمر الهجرة منذ 2000
- مؤتمر العلاقات البرلمانية منذ 2003
- مؤتمر الدفاع منذ 2004

ثانيا: الشراكة الجزائرية الأوربية

شكلت المرجعية الفكرية لنظرية فرناند برودويل ، الأسس الأولى لمحاولات الربط المؤسساتي بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول جنوب وشرق المتوسط ، فبعد الإمضاء على معاهدة روما 1958 بادرة المجموعة الاقتصادية الأوربية ببعث السياسية الاقتصادية المتوسطية الجزئية التي ارتكزت على تحديد علاقة المجموعة بجوارها الجغرافي عن طريق عقد مجموعة من اتفاقيات الانتساب ، بداية بمطالبة كل من تونس والمغرب سنة 1963 دول المجموعة بفتح مجال المفاوضات لهما لتوقيع برتوكولات انتساب مع الدول الست الأعضاء عملا بما نصت عليه اتفاقية روما.

أما فيما يخص الجزائر فقد كانت لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي حين توقيع معاهدة روما وبالتالي فهي جزء من المعاهدة بحسب ما أكدت عليه وثيقة مخطط قسنطينة .

من جهة أخرى أمضت المجموعة الاقتصادية الأوربية العديد من المعاهدات التفضيلية الخاصة بالشراكة والتجارة فجاءت أولى المعاهدات من الجهة الجنوبية الشرقية للمتوسط بغية تامين الاستقرار ووفق المد السوفيتي تجاه دول أوربا الغربية فتم توقيع معاهدات مع كل من اليونان في 10 نوفمبر 1962، تركيا في 12 سبتمبر 1963.

في نفس الساق وجدت إسرائيل نفسها محاصرة في المنطقة نتيجة لتفاقم الصراع العربي الإسرائيلي أين ضيقت اغلب الدول العربية علاقاتها مع الكيان الصهيوني وهو ما دفع بها إلى المطالبة بعد اتفاقية تفضيلية مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في سبتمبر 1960.

وهو ما تم فعلا بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين ليتم التوقيع على الاتفاقية التفضيلية للتجارة في 07 جوان 1967. تلته مجوعة من الاتفاقيات مع كل من مالطا 1970، قبرص 1972، أما مصر ولبنان مع المجموعة الاقتصادية الأوربية اتفاقيات تفضيلية للدعم الفني سنة 1972.

من جهتها لم توقع الجزائر على أي اتفاق تعاون آو شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نجو المجموعة الأوربية وفقا لقرار هذه الأخيرة الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقة بين الطرفين طبعتها خصوصية منذ الخمسينات أين كانت تعتبرها فرنسا جزء منها وعليه فان المعاملات التجارية بينها وبين والمجموعة الاقتصادية تشمل الجزائر على الأقل من وجهة نظر فرنسا وشركائها الأوربيين.

إلا أن هذه الوضعية لم تستمر لفترة طويلة رغم القرار السالف الذكر ، حيث ومع نهاية الستينات قررت بعض دول المجموعة كايطاليا رفض مواصلة منح أفضليات جمركية للصادرات

الجزائرية ، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الطرفين سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في تجاري في إطار السياسة الاقتصادية المتوسطية الشاملة ، وعليه فقد استمرت المفاوضات التي عرفت عدة انقطاعات لمدة ست سنوات لتتوج باتفاق تجاري في 26 افريل 1976 ليدخل حيز التنفيذ رسميا في 1 نوفمبر 1978 و هو عبارة عن اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات.

كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1996-1978) من مساعدة مالية قدرت بِـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

بعد بروز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في النظام الدولي ، معاهدة ماستريخت حيث إن التحول في النظرة إلى العلاقات الأوربية المتوسطية إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي جاء كنقطة تحول جديدة في مسيرة العلاقات الأوربية المتوسطية ، وبما إن الجانب الاقتصادي هو الذي يحدد العلاقة الأوربية بدول المتوسط ولكن لا يخفى على احد بأن الجانب السياسي والأمني كان دافعاً أساسياً من وراء تلك الاتفاقيات ويتم تحقيقه بأدوات اقتصادية

لهذا رفع الأوربيين شعار تجارة وليس مساعدة ، حيث تمثل الشراكة الأوربية المتوسطية خياراً استراتيجياً أساسياً لجميع الأطراف .

قد تم استئناف المفاوضات سنة 2000 أي بعد عام من تولي الرئيس الراحل بوتفلقية رئاسة البلاد حيث عمل على مباشرة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي بدراسة جميع النقاط المتعلقة باتفاقية الشراكة، وهو ما تم خلال 12 جولة من المفاوضات لتتوج بتوقيع اتفاق شراكة مبدئي ببروكسل في 13 نوفمبر 2001 ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورو–متوسطية، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر (2005).

ما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة ما بين (1997–2003)، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين، فمن الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني الذي يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

كما أن المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مقارنة مع جيرانها المتوسطين لم يكن راجعا فقط إلى الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر بل وكذلك إلى الاختلاف في الأسلوب المنتهج في المفاوضات حيث أن الوفد الجزائري رافع عن حجة الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في:

- كون الجزائر بلدا ذات إمكانيات وقاعدة صناعية هامة متكونة من مركبات ومصانع غير مستغلة كما ينبغي، أي أن القدرات الإنتاجية الكامنة للنسيج الصناعي الجزائري هامة.
- كون الجزائر مستورد هام للموارد الزراعية عكس (المغرب وتونس) ومن أكبر مستوردي للسلع الصناعية الجاهزة.
- كون قيمة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا خارج المواد الطاقوية شبه معدومة.

وبالتالي فان تفكيك الحواجز الجمركية سيؤدي إلى تقديم تنازلات أحادية الطرف، تستفيد منها الجهة الأوروبية فقط دون مقابل ملموس للجزائر، بحيث يكون السوق الجزائري مفتوحا كليا للمنتجات والسلع الأوروبية، دون أن يستقبل السوق الأوروبي أي منتوج جزائري، كون معظم السلع الجزائرية غير قابلة للتصدير لنقص تنافسها وعدم تطابقها بالمعايير والمقاييس الأوروبية.

فالنسبة للجزائر المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين، إضافة إلى رغبتها في خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات، يضاف إلى ذلك دافع قوي وهو التعاون من أجل الأمن، وتبادل المعلومات لتخطي الظروف الأمنية الصعبة التي تعاني منها.

لم يعد من الممكن استمرار استفادة الجزائر من اتفاقية التجارة التفضيلية والتعاون المالي الموقعة سنة (1976) ، فلا تسمح المادة 24 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية (GAAT) تقديم مزايا تجارية من طرف لآخر في اتجاه واحد، بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة.

ضعف الكفاءة الإنتاجية القطاعية حيث اعتمدت السياسة الجزائرية خلال مرحلة التخطيط على التصنيع الكثيف الاستعمال لرأس المال لتحقيق التنمية، لكنها عجزت عن تطوير الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي تم توظيفها وكذلك الطاقات البشرية، وعليه فإن البحث في تفعيل تلك الطاقات استوجب التعديل في نمط التسيير والاستناد أكثر فأكثر إلى آليات السوق بدل مركزية التخطيط والتوجيه، وبالتالي البحث عن شريك للمساهمة في تطوير الكفاءة الإنتاجية للصناعات، وبالتالي توفير مناصب شغل جديدة ذات كفاءات عالية.

التأخر التكنولوجي حيث لم يواكب الاستثمارات الثقيلة ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا العالية تطوير في مجالات البحث أو التجديد أو الابتكار، ومن ثم ظلت قدرة الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المتخلفة يعاني من قلة التحكم في التكنولوجيا وينتظر من مشروعات المشاركة والاتحاد مساهمة فعالة في سد هذه الثغرة، وتسهيل تحصيل التكنولوجيا الحديثة.

الخروج من المرحلة الانتقالية باستغلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في تأهيل اقتصادها، على اعتبار أن عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للاندماج في حركية الاقتصاد العالمية، ومحاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة والأورو–متوسطية في آفاق 2012، فالنسبة لدول أوروبا ضمان مصادر دائمة للطاقة النفط والغاز خصوصًا وأن

الجزائر دولة غنية بالنفط حيث تحتل الجزائر المرتبة 13 عالميا من حيث الاحتياطات النفطية كما تعتبر الجزائر ثاني مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا بنسبة (30%).

الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا الحجم الكبير، ومن بينها الأسواق الجزائرية فالدراسة التي قام بها أحد الباحثين الجزائريين على عينة من المؤسسات تصب في هذا الاتجاه، فهي لا تريد أن ترمي بكل ثقلها "الإنتاجي والتكنولوجي، الإداري والبشري "بقدر ما تركز على الجوانب التجارية، واحتكار الأسواق البكر في بعض الأنشطة الخفيفة التي لا يتعدى إنجازها بضعة أشهر، أو الأنشطة التصديرية لمنتجات جاهزة لم تعد تستوعبها الأسواق الأوروبية.

إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين فى أوروبا حوالي 3.5 مليون، وترى المجموعة الأوروبية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة.

أمن أوروبا من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بالمفهوم الاستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مضطربة، خاصة وأن الجزائر عرفت اضطرابات أمنية خلال فترة التسعينيات.

المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة المشاركة الأوروبية المتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية، وخاصة منطقة شمال إفريقيا.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة التي تدفع الطرفين للتفاوض حول أسس اتفاق جديدة للمشاركة، وتبادل المنافع هناك العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية السابق ذكرها التي دفعت في نفس الاتجاه والتي جعلت التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضرورة وليس خيارا.

في ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1997، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة .
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

المحور العاشر: تقويم السياسة الخارجية الجزائرية.

السياسة الخارجية الجزائرية التحديات والآفاق.

أولا: التحدي الأمني.

لا تقتصر التحديات والتهديدات الامنية المطروحة على الامن الوطني الجزائري على دول الجوار العربية وإنما يعتبر الاقليم الجنوبي مصدرا خطير جدا لتهديدات متعددة أمنية و سياسية.... فالشريط الحدود ي الجنوبي للجزائر الذي يربط كل من: مالي والنيجر والتشاد، والخصائص الامنية والاقتصادية التي تميز دول الساحل خصوصا المتعلق بالفشل الدولاتي في المنطقة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف، والدمار الى جانب اعتبار نفسها فوق القانون حتى اذا ما كانت تملك اشكالا الديمقراطية إلا انها تعاني من عجز ديمقراطي خطير وذلك على مستوى مؤسساتها. وتعتبر أزمة مالي من بين اهم الازمات السياسية و الامنية التي اثرت حديثا على الامن الجزائري بسبب الصراع الداخلي بين الشمال و الجنوب، حيث يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير وعنيف بحكم تواجد الاطراف الداخلية والخارجية، مما أد ي الى استخدام الاسلحة بين الاطراف في اطار الصراع على السلطة و تعتبر دولة مالي الحلقة الاضعف في منطقة الساحل وأكثر عرضة لزعزعة وعدم الاستقرار على يد المتمردين وخصوصا مع تواصل النزاع العرقي، و هذا ما مهد الى ظهور حركات التمرد والانفصالية. والى جانب التهديدات التي سنشير اليها لاحقا كالإرهاب و الجريمة المنظمة.

واثرت الاوضاع السياسية و الامنية في الساحل الافريقي على الامن الوطني الجزائري من خلال:

الجريمة المنظمة : في ظل حدوث الربيع العربي منذ 2011 الى غاية 2015 شهدت الجزائر عدة عمليات تهريب للمخدرات والكيف المعالج ،وهذا ما أحصاه الدرك الوطني خلال السنوات الأخيرة، زد على ذلك وجود عدة تهديدات أمنية أخرى سواء أكانت الجريمة كأداة خاصة التي تتجسد في جريمة استعمال أسلحة أو مواد محرمة ولا سيما الأسلحة البيولوجية، خاصة منذ 2011 ،وتأسيس جمعية غير شرعية هدفها الإرهاب أو الانضمام إليها ،وهذا ما أدى إلى التهاب الحدود الجزائرية من العمليات الإرهابية والجرائم عبر الحدود الوطنية وفي هذا السياق اتاحة الفرص للأعمال الإجرامية عبر الدول فقد فتحت أسواق عالمية للسلع غير المشروعة وهذا ما سهل السفر والاتصالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتخطي بذلك حدود الوطنية ،وفي ذات الوقت أصبحت تهديدات الجريمة عبر الدول على المجتمعات والأفراد لا يمكن التغاضي عنه فتأثير التهديدات أصبحت خطيرة في خضم الربيع العربي والثورات العربية ،وهذا ما جعلها تنتشر بسهولة ومرونة في جميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وهذا ما أدى إلى تهديد امني على العالم وعلى الجزائر خاصة.

هذا وتعد جريمة القرصنة من الجرائم الخطيرة التي تهديد الأمن القومي العربي عامة، والجزائر خاصة بحيث واجهت العديد من الدول عدة جرائم قرصنة من بينها جرائم السفن المخطوفة أو التي تتعرض للتهديد والخطف، ولقد أصبحت القرصنة البحرية من أخطر التهديدات العالمية والتي فرضتها على كل من التجارة الدولية والسلامة والاستقرار البحري في المنطقة خاصة في ظل تزايد عدد هجمات القرصنة في الآونة الأخيرة خصوصا في منطقة القرن الإفريقي.

تحدي الحراك العربي : منذ بداية 2011 انطلقت العديد من الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية تحت شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " و هذا في ظل الاستقرار الوهمي الذي ميز الصفة الاستبدادية عند غالبية النظم السياسية العربية التي استخدمت العديد من الآليات للسيطرة ، و قد انطلق هذا الحراك بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس ،وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الاذلال مما جعل عديد من التحركات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل ليبيا واليمن سوريا ومصر ومن المعروف ان خلفية هذا الحراك عدة دوافع داخلية و خارجية : فالداخلية تتعلق بأزمة البطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي و التي تتعلق بدور بعض الأطراف الدولية في تأجيج الاحتجاجات مثل منظمات تدعيم الديمقراطية في مصر التي تم تمويلها من طرف الولايات المتحدة، و لعل اهم عامل هنا يتعلق بغياب الديمقراطية في الدول العربية، مما أحدث الحراك الذ ي شهدته المنطقة العربية و أدت إلى الإطاحة بالكثير من الأنظمة العربية ،بدأ من تونس ومصر وانتشر سريعا في أنحاء الوطن العربي ليصل الى ليبيا واليمن وسوريا في مارس ،وهي لازالت مستمرة حتى الان في سوريا.

لقد توقع الكثيرون من المتتبعين للأوضاع السياسية بالمنطقة حدوث ثورة في الجزائر مباشرة بعد تونس، لقد تحرك الشارع الجزائري مبكرا، سنة 1988 ،وقد بدأت أولى الخطوات الفعلية للانتقال نحو نظام ديمقراطي إلا أنه سرعان ما أخفقت المحاولة لتُتبع بمأساة وطنية لا تزال تداعياتها متواصلة إلى اليوم ،و إن خفت حدتها، بحيث شهدت الساحة السياسية و الاجتماعية في الجزائر احتجاجات شعبية في عام 2011 وقعت أحداث شغب ضد غلاء المعيشة دامت أياما قليلة

واكتفت السلطات باحتوائها بالاستجابة لمطالب المتظاهرين مباشرة، بحيث تجاوبت على وجه السرعة في إعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة غلاء المعيشة، لتجد السلطات نفسها مرغمة على تأخير وقت للقيام بالإصلاحات التي تفرضها الحاجة لإنعاش الاقتصاد الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما تحتاج إلى ترشيد اقتصادها ويتضمن في:

محاربة – الفساد والتهريب.

التحول – إلى الإنتاج بدلا من الاستيراد.

إعادة – الثقة بين المستثمرين الذين يشكون من الاضطراب القانوني والبيروقراطية.

التملص – على نطاق واسع من دفع الضرائب، بالإضافة إلى المخاطر المتوارثة من الاقتصاد السابق في نواحي الصحة العامة والبيئة.

موجات النزوح للاجئين الافارقة: حيث تعرضت الجزائر لموجات من النزوح والهجرة الجماعية

والسرية نحو شمال افريقيا والجنوب الجزائري خصوصا، والهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا تترجم بأزمة حول اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة وتهديد للأمن الداخلي .

ومنذ 2011 شهدت الجزائر موجات كبيرة من اللاجئين من مختلف الجنسيات العربية و الإفريقية بحثا عن الاستقرار والأمن حيث تشير التقارير إلى وصول أكثر من 16792 لاجئ إفريقيا وصلوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال 2015 من بينهم 5588 لاجئا ماليا ، كما تشير الإحصائيات رسمية إلى استقبال الجزائر أكثر من 120 ألف لاجئ سوري بسبب تردي الأوضاع الأمنية و الإنسانية في سوريا .

أزمة الطوارق: تتشكل قبائل الطوارق من أقليات أثنية تتركز بشكل خاص على تراب مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وحتى بوركينافاسو فقد وصل عدد الطوارق إلى ثلاث ملايين والنصف مليون أ ي حوالي 85 % وهم قبائل تختلف عن باقي القبائل بحيث يتميزون بمقومات عرقية ودينية

ولغوية مشتركة. و تظهر مشكلة الطوارق في منطقة شمال مالي أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي، و ترجع جذور أزمة الطوارق إلى النظم السياسية بين دولتين مالي و النيجر على حد سواء. ويعتبر المشكل الطوارقي مهدد لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية واللاجئين وتجارة المخدرات وتهريب السلاح .... الخ والتي لها انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر ، وعملت الجزائر على توفير سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها بجمعهم في قرى والمدن في الجنوب وترقية ظروف معيشية لهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية لان كل من مالي والنيجر لم تقدم أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق ليخدم استقرار المنطقة، بالرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا انتماءهم لها ، على غرار الطوارق في النيجر والمالي أي تبني فكرة الاستقلال، و انفصال و إقامة دولة خاصة بهم والصحراء كما نعلم أنها غنية بالبترول والغاز والموارد الطبيعية، مما يشكل خطرا إذا تحالفت حركات الأزواد مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات أخرى ، و هذا ما نقول عليه تهديد الأمني للجزائر وحدودها الوطنية مع ذلك فإن ممارسات الجماعات الإرهابية و المهربين مازالت حتى الآن تشكل خطرا على حدود الصحراء الجزائرية فأزمة الطوارق تهدد منطقة الساحل الافريقي وتهدد أمن الجزائر.

سقوط الأنظمة السياسية في الدول الجوار: أدت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية إلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، اليمن و ليبيا و تكمن خطورة هذا الامر هو الفراغ المؤسساتي الذ ي خلفته و انعكاساته على الوضعية الامنية المنفلتة داخل هذه البلدان و البلدان المجاورة لها، بحيث تأثرت الجزائر من الدول المجاورة ومن أهمها :

أولا : أزمة ليبيا و انتشار السلاح الليبي : منذ منصف شهر فيفر ي 2011 شهدت مختلف أنحاء ليبيا تظاهرات حاشدة ضد نظام العقيد معمر القذافي و بالتحديد في 17 فيفر ي كان يوم احتجاجات ضد الحكومة، و قد حاولت الحكومة التفريق الاحتجاجات بالقوة الأمر الذ ي تسبب في سقوط قتلى زاد من حدة التظاهرات الشعبية في المرحلة الأولى كانت الفترة الممتدة من 15 فبراير حتى اندلاع النزاع المسلح في ليبيا، تجمع عديد من المحتجين للتظاهر في المواقع المختلفة ضد حكم العقيد القذافي ، و ضد قمع الاحتجاجات و قد قوبلت الاحتجاجات السلمية بالعنف بحيث استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق الاحتجاجات ،و بعدها استخدمت الذخيرة الحية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة و الرشاشات و الأسلحة المضادة للدبابات، وكذا قد شملت حملة الاعتقالات لشخصيات بارزة ... كما شهدت المرحلة الثانية ارتكاب جرائم اللاإنسانية في ليبيا مما دفع الى تشكل مجموعة المعارضة المسلحة في أنحاء ليبيا واندلاع النزاع المسلح و الأمر المهم في هذه المرحلة أن المحتجون حصلوا على الأسلحة في مراحل مبكرة من الثورة مما زاد القتال بين القوات الموالية للنظام والمحتجون.

تعتبر الجزائر مهددة بعدة تهديدات منها الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية ، و كذا تهديد لباقي الدول ، كما تبقى أزمة ليبيا مشهد خطيرا يؤثر على العلاقات

المغاربية في ظل ظهور الحرب الاهلية الليبية وما زادها ظهور الجماعات الارهابية المسلحة)الميليشيات) ستكون مصدر تهديد مباشر لدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر.

ثانيا : الحراك في تونس: بدأ الحراك التونس ي في 17 ديسمبر عام 2010 م بمدينة سيدي بوزيد احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذ ي أضرم النار في نفسه مما أخرج الالاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحكم وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي وصل الى مدن تونسية على غرار تونس العاصمة وسوسة، قصفة وغيرها من المدن التونسية التي رفعت الشعارات تطالب الحكومة بتلبية حقوقها دلالتيها اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية . واستطاع الحراك الإطاحة بالرئيس التونس ي زين العابدين الدين الذ ي حكم البلاد لمدة 23 سنة . هذا الفراغ الامني و المؤسساتي في د ول الجوار التونس ي و الليبي ادى انتشار عمليات التهريب في الحدود الجزائرية التونسية و اللبيبة بحيث أصبحت عمليات التهريب عبر الحدود وانتشار السوق السوداء، مما أدي الى إقامة منطقة حرة على الحدود مع ليبيا في جنوب بلادها، وهذه المناطق التي تعمل أغلبها في السوق السوداء .

ثانيا: التحدي الاقتصادي.

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 من أسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد منذ الثلاثينيات، وتعتبر من الأخطر الأزمات المالية خاصة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصاد ي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع، وهذا ما أد ي إلى نشوب الأزمة في القطاع المالي والمصرفي فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم كما شهد

الاقتصاد العالمي أزمة من نوع آخر سنة 2014 مست قطاع النفط، وهو قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاديات العربية، حيث تهاوت أسعاره بما يفوق النصف و هو الأمر الذ ي أد ى بالعديد منها إلى إعلان سياسات تقشفية تماشيا و الوضع الجديد على غرار الجزائر أين أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستطلق خطة استثمارية جديدة مدتها خمس سنوات تمتد بين عامي 2015 و 2019 قيمتها 260 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل ، بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على النفط ، لكن ربما سيتعرقل تنفيذها في المد ى المنظور بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع ايرادات النفط ،وما نتج عنها من تداعيات على الاقتصاد الجزائري، والتي كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية .

يؤثر استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر جراء استمرارية انخفاض أسعار البترول، وتخلف الاقتصاد الجزائري سلبا على قدرة الجزائر على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر مستقبلا في المدى المتوسط في دوائر محيطها الإفريقي، لأن تدهور الوضع الاقتصادي وقلة الموارد المخصصة لإدارة الشأن الخارجي، تؤثر على قدرة الج ا زئر على تحمل تكاليف أدائها لأدوار إقليمية معينة، وهذا ما يشكل قيدا على حركة سياستها الخارجية، ويعوقها عن لعب أدوار إقليمية في محيطها الإفريقي خصوصا أدائها لدور اللاعب الفاعل في صناعة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، ودور القائد والمنسق الإقليمي في المجال الأمني مع دول جوارها الجغرافي، وبالتحديد مع دول الساحل الإفريقي التي تفتقر إلى القد ا رت والإمكانات المادية والفنية في المجال الأمني، مما يحتم على الجزائر تحمل التكاليف والأعباء المادية التي تتطلبها جهود التنسيق والتعاون الأمني بينها وبين دول المنطقة.

إن استمرار ضعف حضور الجزائر اقتصاديا في دائرة حركتها الإفريقية كدائرة تشكل المجال الرئيسي لحركة سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي نظرا لضعف علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية الذي يرجع إلى زيادة اهتمام الجزائر اقتصاديا بشركائها في الشمال(أوروبا) على حساب الجنوب، واستمرار تركيز اهتمام الجزائر في سياستها الإفريقية على البعد الأمني أكثر من اهتمامها بالبعد الاقتصادي، يؤثر مستقبلا على دور الجزائر الإقليمي في هذه الدائرة، ويقلل من فرصها وحظوظها في لعب أدوار إقليمية فاعلة فيها، لأنه لا يمكن استشراف تمتع الجزائر بحضور وثقل سياسي في الدائرة الإفريقية، وأدائها لأدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في ظل غياب حضور الجزائر اقتصاديا في الدائرة الإفريقية بشكل عام، ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص.

تعتبر الأدوات الاقتصادية من وسائل القوة الناعمة التي تستطيع الدول من خلال توظيفها تحقيق مصالحها الوطنية، وبلوغ الأهداف المسطرة في سياستها الخارجية، وإن افتقار وعجز الجزائر عن توظيف وسائل القوة الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية في دوائر محيطها الإفريقي خاصة الوسائل والأدوات الاقتصادية في الوقت الراهن، يجعلها غير قادرة على فرض مقاربتها وتصورها لحل أزمات جوارها الجغرافي على الفواعل الإقليمية والدولية المتنافسة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وهذا ما سيؤثر سلبا في المدى المتوسط والبعيد على دور الجزائر الإقليمي في دوائر حركة سياستها الخارجية بشكل عام، كما سيؤثر سلبا أيضا على دورها كشريك يلعب دورا في تحديد ورسم معالم ومسار تفاعلات وتطو ا رت الأحداث في بيئتها الإقليمية في محيطها الإفريقي.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال، لكن بمستوى أقل ومع هذا فقد تسببت الازمة الاقتصادية المالية والسياسية – الامنية التي مر بها الاقتصاد العربي

والجزائري، وخصوصا الجزائر التي ادت إلى تفاقم عدة مشاكل اجتماعية كالبطالة بين الشباب وزيادة حدة أزمة السكن و بذلك أصبحت الجزائر أمام واقع يهدد الأمن الاقتصاد ي الوطني.

آفاق السياسة الخارجية الجزائرية.

أولا: تحديث الوسائل والأدوات.

إن سياسة الجزائر الخارجية وتطبيقاتها هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وهي ظاهرة عامة في غالب دول العالم، ودور السلطة التشريعية محدود وثانوي وجانبي، فمهمة هذه السلطة هي مراقبة وتقييم تصرفات الحكومة، ودور البرلمان بغرفتيه في الجزائر (مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني) محصور في الشؤون المحلية في المقام الأول، فدوره محدود في التأثير على تصرفات الحكومة الخارجية، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية بدأت تلعب دورا بارزا في بعض القضايا الخارجية، كالتشاور والتصويت على بعض الاتفاقيات الدولية الهامة، والتفاعل مع الاتحاد الدولي للبرلمانات والصدقات البرلمانية وغيرها.

هذا رغم أنه توجد لجنة داخل كل غرفة تعنى بالشؤون الخارجية إلا أن دور **الدبلوماسية البرلمانية** لا يزال ضعيف جدا في الجزائر وغير مؤثر، **فالدبلوماسية التنفيذية** احتوت أغلب النشاطات الخارجية، كما تجدر الاشارة هنا أنه الضروري على الجزائر أن تفعّل من دور **الدبلوماسية العامة** (تسمى في الغالب بالدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المسار الثاني، الدبلوماسية متعددة السكك)، التي يقوم بها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال والشركات وحتى المثقفون والسياح وغيرهم من أجل التعريف بالجزائر أكثر وشرح وتبرير مواقف الجزائر الخارجية، وكذا جلب المنافع الاقتصادية وفق منطق براغماتي، فالدبلوماسية العمومية أصبحت تلعب دورا

كبيرا جدا يتفوق في الغالب على الدبلوماسية الرسمية(الدبلوماسية التنفيذية، والدبلوماسية البرلمانية .)بل إن الكثير من الدول تلتجأ لاستخدام **الدبلوماسية الرياضية** لتوسعة سمعتها ومكانتها الدولية، من خلال المشاركة في الدورات الرياضية وتنظيمها، إذ تلعب الرياضة دوراً فعالا في تعزيز مكانة هذه الدول أدبيا، كما أصبح الواقع العالمي يتأثر **بالدبلوماسية الإلكترونية** بشكل أكثر مما نتوقع وبطرق مختلفة ومتسارعة كدبلوماسية الفايسبوك والتويتر، حيث تعتبر تغريدات الرؤساء على تويتر ممارسة دبلوماسية عالمية بدون تكاليف وأكثر تأثيرا.

ثانيا: التكامل الداخلي.

إن العلاقة الترابطية بين الاستقرار الداخلي في الجزائر والديناميكية الخارجية الجديدة أصبحت جليّة الوضوح في الهيكل المحلى، وطالما توافر هذا العامل فإن الحكومة ستكون قادرة على صنع القرارات المستمدة من القطاعات الشعبية، ومن ثم قادرة على مقاومة الضغوط الخارجية، إذ يمكن القول إن احتواء الجزائر لمشاكل اليوم هو بحد ذاته عامل أساسي في التخلص من كوارث الغد؛ بحيث حاولت الكثير من الأطراف الدولية كالاتحاد الأوربي وفرنسا التدخل في حراك الجزائر لسنة 2019، لكن بفضل الرفض الداخلي/ الشعبي لم تستطع هذه القوى أن تجد منفذ للتأثير في الأوساط الجماهرية الجزائرية واجهاض حراكها المبارك.

إن مصدر استمرارية الجزائر كوحدة سياسية متكاملة، يعتمد أيضا على خليط من الدعم المحلي والدور الخارجي كدولة فاعلة، ونجد أن دعم الجزائر لعدد كبير ومتنوع من القضايا الدولية وبنيتها السياسية وقدراتها الخاصة وميراثها الثوري، جعل من الجزائر مرشحة للقيام بدور الدولة المحورية في العديد من الفضاءات، كما أن الحراك الشعبي المبارك وكذا سلمية الميسرات المليونية إلى جانب النجاح السياسي المرتبط بالانفتاح الديمقراطي وتأسيسها لجمهورية جديدة يؤهلها بأن تخلق

مميزات عصرية تجعها مقبولة في التعاطي الجديد مع الملفات الدولية، بشكل أكثر شرعية في الداخل وأكثير قبولا في الخارج؛ يتضح أن قدرة الجزائر الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية والتقليدية كافية، إلا أنه مهما امتلكت الجزائر من النوعيات والآليات العسكرية والقدرات المادية والرمزية، لا بد لها أن تتعاون مع محيطها الجهوي/الإقليمي لاحتواء والقضاء على التهديدات الأمنية المشتركة والعابرة للحدود، وأن تتجنب قدر الإمكان الانزلاق الاستراتيجي في المشاكل التي لا تقدّر الجزائر عليها، أو التي لا تجلب أي فائدة للجزائر؛ ومن جهة ثانية فإن إصرار الجزائر وإرادة النظام السياسي للتصدي ومقاومة الضغوط والحفاظ على هيبة الدولة هي عوامل ثابتة في تاريخ الجزائر المعاصر.

ثالثا: الشرح والتبرير والوضوح.

غياب للشرح والتبرير في المواقف الخارجية للجزائر، فإذا كان هاجس البحث عن القوة والمصلحة هو أمر مرتبط بكل القرارات في السياسة الخارجية، فعملية الشرح والتبرير هي خريطة من خلالها تحاول الدول إعطاء وجه حسن لقراراتها من حيث الوجهة الخارجية؛ إذاً فعملية الشرح والتبرير هدفها الأساسي هنا هو التقليل من عبء المسؤولية بالنسبة للطرف الذي اتخذ القرار، فغالبا ما تقع الجزائر في هذا الموقف، حيث تتبنى مواقف دبلوماسية عملاقة في السياسة الدولية، إلا أن غياب ثقافة الشرح والتبرير يضع الجزائر في وضع غير مفهوم ولا منطقي بالنسبة للآخرين، فكثيرا ما تتكرر لها هذه الحالة خاصة مع الدول العربية، إذ تحفظت الجزائر عن الاعتراف بالائتلاف السوري المعارض في قمة الدوحة في مارس 2013 ، وهذا استناداً إلى مبادئها الراسخة، إلا أن هذا التحفظ تُرجم من طرف الأشقاء العرب باللاإنسانية وعدم الاهتمام بالانشغال العربي، في حين

اعتبرته بعض العواصم الغربية موقفا دبلوماسيا سيّداً. هذا الوضع يجعل من الضروري على الجزائر إعطاء وجه حسن لقراراتها من حيث الوجهة الخارجية.

فعملية الشرح والتبرير؛ موجهة إلى بيئة متعددة الأطراف وكذلك بيئة فيها الأعداء، الأصدقاء ... فعندما نحاول تبرير سلوكنا بالنسبة للأصدقاء فهذا سهل، أما الأعداء فهذا صعب جداً، كما أن الشرح والتبرير يتوجه في معظم الأحيان للعدو، وعادة ما تكون العملية أسهل بالنسبة للمحايدين، **ووسائل الشرح والتبرير**؛ تختلف من دولة إلى أخرى، لكن يمكن أن تستعمل الشعارات، والمبادئ العامة، مثل المصلحة الوطنية، وكذلك شعارات عالمية كالديمقراطية، حقوق الإنسان، وقد تلجأ الدولة إلى شعارات دينية، أو تاريخية .وقد تقوم بهذا الدور الدوائر الحكومية، وأحيانا تقوم به وسائل الإعلام .وهناك على المستوى الدولي مؤسسات قائمة بذاتها، وهدفها الأساسي هو الترويج للسياسة الخارجية (عملية بيع مواقف في السياسة الخارجية)

تقويم السلوك الخارجي للجزائر.

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات و التحديات التي واجهتها من بيئتها الإقليمية

و الدولية بالسياسة الخارجية العقلانية حيث عرف النشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال 2012 / 2015 حركية ملحوظة بسب التحولات الاقليمية والجهوية والتي تعرفها دول الجوار وتوصف على العموم بالمميزات التالية :

الالتزام – بمبادئ الامم المتحدة والاتحاد الافريقي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واستخدام قوة في حل النزاعات الدولية .

الجزائر – توازن بين الاداء الدبلوماسي والعمل العسكري الاستخباراتي وهذا ما تجلي في عملية تقتوريين .

استخدمت – الجزائر التحولات في منطقة الساحل الافريقي لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبر ي ومنها الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الارهاب مما يعزز أهداف السياسة الخارجية .

ضرورة – التحرك الجماعي ضمن المجموعة الافريقية بعيدا عن تدخل الاجنبي . تفصل – الجزائر دبلوماسية الفعل على الدبلوماسية التصريحات تجاه علاقتها بالدول الجوار.

لكن و في إطار هذه السياسة واجهت الجزائر مجموعة من التحديات حيث انتقد من طرف الباحثين و المراقبين خصوصا بالتزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما انتقدت بالتزامها الصمت ازاء بعض القضايا فان سياسة الجرائم الأمنية في منطقة الساحل

و يشوبها الكثير من النقائص منها:

– عدم وجود علاقة بي ن الجزائر والدول الساحل أي وجود تقاطع وعدم الاستمرارية وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر في القضايا العالقة وهذا ما يفتح المجال أمام كل من المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وهذا ما سيتيح علاقات فاعلة في منطقة وهذا ما يعود بالسلب على الجزائر ومصالحها .

– نقص في الامكانيات الاقتصادية وهذا ما يؤثر على علاقاتها بالدول المنطقة .

– افتقاد الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف في المنطقة الساحل وذلك من خلال أزمة ليبيا . قبول الدبلوماسية الجزائرية بتدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي وهذا ما فتح مجال لتدخل فان الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذ ي يقض ي بالتدخل العسكر ي في مالي.

– عدم وجود التعاون بين الدول الجوار لأن الاتفاقيات ثنائية متعددة الاطراف لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

– ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام ومحدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الإفريقي وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها.

– وجود أعباء التهديدات والأخطار المحتملة من الناحية الاقتصادية ويمثل عبئ كبير على ميزانية الجزائرية من حيث تدفق اللاجئين والتهريب.

– وجود خطورة كبيرة على الجزائر والدول الجوار من التهديدات المستمرة ومتمثلة في أزمة ليبيا التي لم تستطيع التحكم في السلطة الثوار مما أدى الى ظهور المليشيات الليبية المسلحة وهذا ما يهدد دول الساحل.

– تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة وحتى الاتفاقيات الموقعة بواسطة الجزائر بين مالي والطوارق لم يتم احترامها.

أولا: إشكالية تقابل المبادئ والمصالح.

إذا كانت إشكالية التقابل بين المبادئ والمصالح تطرح في السياسة الخارجية للكثير من الدول فان الجزائر إلى غاية الوقت الراهن تقدم مقاربة متميزة بالنسبة لهذه الإشكالية ، وتقوم المقاربة الجزائرية

على عدم الاقتناع بان المبادئ والمصالح هما بدلين لبعضهما البعض أي أن الدول مجبرة على اختيار احدهما واعتباره الركيزة الأساسية في توجيه السياسة الخارجية ، بل إن التصور الجزائري يرى أن المبادئ تؤسس للمصالح بشكل متشابك فكون أن دولة ما متمسكة بمبادئ معينة فهذا سيجلب لها التقارب مع دول أخرى متمسكة بذات المبادئ وبالتالي تتأسس مجموعة من المصالح على أساس هذا التقارب. إذن التصور الحالي للسياسة الخارجية الجزائرية الراهنة يقوم على خلفية جملة من المبادئ والتي تؤسس بشكل تفاعلي إلى بناء مجموعة من المصالح.

وإذا كانت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تعرف مستوى عالي من الاستقرار استنادا إلى مقاربتها المتميزة فان التحولات الإقليمية والدولية الراهنة ستفرض على السياسة الخارجية الجزائرية الكثير من التحديات المستقبلية.

وإذا كانت الجزائر تخضع علاقاتها مع القوى الكبرى لنوع من الارتهان المتوازن والذي يقوم على القيام بدور أمني رئيسي في منطقة الساحل، وهو الدور المطلوب أمريكيا، في مقابل إقامة علاقة استراتيجية مع روسيا في جانبها العسكري و الطاقوي ولكن الوضع الاستراتيجي سيختلف تماما بالنسبة إلى الجزائر إذا ما تدخلت هذه القوى في المنطقة بشكل مباشر تفاعلا مع تطورات النزاع الليبي ومن الطبيعي أن تسعى كل قوى كبرى إلى استمالة الجزائر كقوة إقليمية في شمال إفريقيا لصالحها.

ثانيا: تراجع المكانة داخل المنظمات الإقليمية.

تستند السياسة الخارجية الجزائرية بشكل كبير على نشاطها الدبلوماسي داخل المنظمات الإقليمية وخاصة جامعة الدول العربية ومنظمة الاتحاد الإفريقي ، وبالنسبة للمنظمة الأولى فان التحدي

الأساسي يرتبط بإمكانية تراجع دور الجزائر مستقبلا داخل هذه المنظمة و بالنسبة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي إذ ليس من الصدفة أن تترافق دعوة إسرائيل للعودة إلى صفة مراقب في المنظمة الإقليمية الإفريقية كما كان الحال قبل سنة 2002 وبين دعوة المغرب إلى العودة إلى الاتحاد الإفريقي بعد اثنين وثلاثون سنة من انسحابه منه وكلا البلدين على حالة من عدم التوافق مع السياسة الخارجية الجزائرية ويزداد هذا الوضع في ظل التطور اللافت للعلاقات المصرية الإسرائيلية حيث تعتبر مصر من الدول التي لها مكانة كبيرة داخل منظمة الاتحاد الإفريقي .

السياق الراهن يشير أيضا إلى أن علاقات الجزائر مع دول الجوار ستزداد سوءا في المستقبل وخاصة مع المغرب وليبيا ، أما بالنسبة للمغرب فعلاقات مع الجزائر غير مستقرة منذ استقلال البلدين ولكن الجديد في هذه المرحلة أن المغرب غير استراتيجيته اتجاه الجزائر وصار يعتمد على ما تسمى بحروب الجيل الخامس ، وهي احدث ما أنتجه الفكر الاستراتيجي في ممارسة السلوك العدواني بين الدول وهي من باب التعريف الحروب التي تسعى إلى تدمير الدول من الداخل من خلال استغلال التناقضات الموجودة داخلها وإحداث خلل بنيوي في العلاقة بين المجتمع والدولة ، ويظهر توظيف المغرب لهذه الاستراتيجية من على أكثر من مستوى فإعلاميا يشتغل المغرب قنوات إعلامية معينة لصناعة رأي مناهض للسلطة الحاكمة في الجزائر ، و اجتماعيا يسعى المغرب للنفخ في التناقضات الاجتماعية الموجودة في الجزائر كالاختلافات المذهبية ، أما بالنسبة إلى ليبيا فان التطورات المستقبلية للازمة الليبية تفرض تحديين رئيسيين على الجزائر :

الأول أن الأزمة الليبية من المرجح أن تأخذ منحى تصاعدي حيث ستكون الكثير من الأطراف معنية بهذه الأزمة وهو ما يقلص حضور الموقف الجزائري اتجاهها ، ويتبع ذلك أن نظام الحكم

الذي سيبنى في ليبيا مستقبلا لا يعكس بالضرورة الرغبة الجزائرية ، والثاني أن أكثر دولة ستتحمل التبعات الأمنية لتطورات الأزمة الليبية هي الجزائر . بصورة عامة إذا كانت الجزائر قد عانت في مرحلة الأزمة الأمنية من تحدي العزلة والذي استطاعت تجاوزه منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة، فان التحديات المقبلة لن ترتبط بالعزلة بقدر ما ترتبط بكثافة التفاعلات التي تجد السياسة الخارجية الجزائرية مجبرة على الاندماج فيها.

أن سياسة الجزائر الخارجية ليست مؤثرة من الداخل، بل هي خارجية التأثير، وبصيغة أفضل تشمل هذه السياسة ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجها مبادراً، وبعبارة أخرى، إن البيئة الخارجية تشكل تأثيرا أعظم وأكبر من الديناميات الداخلية على سياسة الجزائر، ولذا نجد سياسة الجزائر قصيرة المدى وطويلة الأجل لتحقيق أهداف الدولة، قائمة على كم ونوعية المتغيّرات في سياسة الدول المجاورة والتغيّرات الإقليمية.

رغم أن السياسة الخارجية الجزائرية قد وضعت مفاهيم مركزية في ممارستها الدولية منذ البداية مثل؛ مناصرة حركات التحرر، أو دمقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مكافحة الإرهاب العبر وطني، إلا أنه ومن خلال الرغبة الشعبية في التأسيس لجمهورية جديدة فإننا نحتاج اليوم الى استحداث مفاهيم جديدة في لغتنا الدبلوماسية؛ كالديمقراطية، والمؤسساتية، والانتقال السياسي المرن والطوعي، التنمية الجديدة، والتمكين الإنساني للشعوب، وسلمية الشعوب، بحيث يمكن أن تكون للجزائر من خلال نجاح مسارها الحراكي بأن تكون قلبة جديدة للديمقراطية كما كانت ولازلت قبلة الثوار(الأحرار)ومنارة للحركات التحررية في العالم أجمع، لتكون بذلك مُصدّر للديمقراطية حيث تجد قابلية من خلال التفاعل عبر محور جنوب– جنوب.

خاتمة.

لقد تأثرت الجزائر بالتحديات الاقليمية الجديدة في فترة ما بعد 2011 التي انجر عنها تهديد لأمن حدودها الوطنية مما أثر سلبا على الامن الوطني ومن أهم التحديات التي واجهتها الجزائر تحديات تقليدية منها الارهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك، هذا اضافة الى التحديات الحديثة التي واجهتها الجزائر منذ بداية الحراك العربي وسقوط الانظمة السياسية في الدول المجاورة والتي انجر عنها عدة أزمات منها أزمة ليبيا ومالي، وكاستجابة لهذه التحديات عملت الدبلوماسية الجزائرية على التدخل كوسيط من أجل تسوية الأزمات السياسية والامنية بحيث سارعت داخليا على حماية والتطويق الامني للحدود الجزائرية من أجل التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها وهذا بالتنسيق المشترك والتعاون فيما بين الدول الجوار لأنها تعتبر تهديدا للأمن الجزائري خاصة والدول الجوار عامة. لقد ازدادت مستويات التهديدات بالنسبة لمعظم دول الجوار الجزائري كالأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي في 2011 وأزمة شمال مالي بعد محاولة انفصال الازواد في 2012، و افرزت هذه الازمات بيئة امنية هشة، مما زاد في تصاعد مشكلة التهديدات على الامن الوطني الجزائري بشكل كبير، من بين تلك التهديدات انتشار التنظيمات الارهابية بشكل خطير في نفس الوقت انتشار فوضى السلاح الليبي و المتاجرة به بطرق غير شرعية بعد انهيار مؤسساتها الامنية في ضل تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة زيادة على ذلك تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بما يحملون من امراض و مخاطر و أعباء، كل هذا، زاد الوضع سوءا و تعقيدا خاصة بعدما دخلت الجزائر في ازمة اقتصادية بسبب سقوط اسعار النفط هذا الاخير الذي يعتبر العصب الحقيقي للاقتصاد الجزائري، و من المعروف ان الاقتصاد يمكن ان يحل الكثير من المشاكل

الاجتماعية و السياسية و حتى الامنية . فكل هذه التحديات شكلت تهديدا أمنيا حقيقيا تسعى الجزائر جاهدة في مجابهته ومن خلال تبني مقاربات متعددة الابعاد لمكافحة تلك الظواهر

و مواجهة تلك التحديات المطروحة، تشمل مجموعة من الإستراتيجيات، ابرزها تشديد الرقابة الحدودية بنشر عدد كبير من افراد الجيش الوطني الشعبي ، و تحديث و سائل مراقبة المسالك

و الممرات الحدودية، و الاعتماد على الخبرة المكتسبة في مكافحة الارهاب بشتى الوسائل السلمية كالمصالحة و التوعية ... و وسائل ردعية كتفكيك الخلايا الارهابية و القضاء على الخلايا النشطة منها و تحييد و كبح منابع تمويل الارهاب كالفدية، و تضييق الخناق على المهربين و تجار الاسلحة غير الشرعية و مكافحة الجريمة المنظمة و مختلف انشطتها الاجرامية بلا هوادة.

كما قامت الجزائر بتفعيل الدور الدبلوماسي في حل الأزمات خاصة المتعلقة بدول الجوار لها، عن طريق الوساطة بين أطراف النزاع وتقديم مساعدات مالية لبعض الدول الافريقية التي تعاني فقرا، كما قامت الج زائر بالانضمام الى مختلف الفعاليات والمحافل وكذا المنظمات الاقليمية والدولية للتصدي لتلك المخاطر والتحديات المطروحة.

وفي الجانب الاقتصادي تحاول الجزائر على الاعتماد على اقتصاد متعدد المداخيل وذلك بإصلاح القطاع الخاص و اطلاق مشاريع تنموية و الاعتماد على الطاقات المتجددة في المستقبل.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. احمد نوري النعيمي ، **نظرية السياسة الخارجية** ، (عمان : دار زهران االنشر والتوزيع ، 2011) .
2. أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة،** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)
3. احمد ابو الغيط ، شهادتي ..، **السياسة الخارجية المصرية 2004-2011** ، (القاهرة ، دار نهضة مصر ، 2013) .
4. إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991).
5. اقزافيه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، ترجمت قاسم المقداد ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2001) .
6. أليكس مينتس وكاري دي روين ، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد ولد المنى (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999) .
7. الاميرال بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية** ، ترجمت احمد عبد الكريم ،(دمشق : دار الاهالي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1988) .
8. انس الراهب ، **جامعة الدول العربية : شرخ في مستقبل وطن** ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2014) .

9. انور فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة فى ضوء النظريات المعاصرة،** (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007).

10. مصطفى بخوش، "**الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"،** العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 2 ، أفريل 2008 .

11. بالمر جيلين، كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية.)** تر:عبد السلام علي النوجر).الرياض: النشر العلمي والمطابع _جامعة الملك سعود،2011.

12. برتران بادي ، **لم نعد وحدنا في العالم : النظام الدولي من منظور مغاير ،** ترجمت جان ماجد جبور (بيروت : مؤسسة الفكر العربي 2016) .

13. بسيكري السنوسي ، **العلاقات الاوروميتوسطية من عملية برشلونى الى الاتحاد من لجل المتوسط ،** (القاهرة : مكتبة وهبة ، 2009) .

14. محمد صالح العادلي ، **الجريمة الدولية دراسة مقارنة** ،الاسكندرية : دار الفكر الجامعي2004

15. ابراهيم احمد نصر الدين ، **دراسة في العلاقات الدولية الإفريقية ،** (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009) .

16. اتحاد الاقتصاديين العرب ، **المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية، الجزء الثاني ،** (الكويت : دار الرازي–المعهد العربي للتخطيط ، 1995) .

17. احمد ابراهيم محمود ، **الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا : تجربة التدخل الدولي** ، في احمد ادم كلبو (مشرف)، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ، (الخرطوم : جامعة إفريقيا العالمية ، 2006) .

18. احمد النعيمي ، السياسة **الخارجية**. عمان دار زهران للنشر والتوزيع،2009

19. أحمد حجاج ، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ، (القاهرة : مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة ، أكتوبر 2001).

20. أحمد حجاجي، "**نظرة سريعة على تاريخ العلاقات العربية الأفريقية**"، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2000) .

21. احمد خضير الرهراني ، **السياسة السعودية في الدائرة العربية** ، (الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1992) .

22. احمد خليل بدر ، **استراتيجيات صناعة القرار** ، (القاهرة : دار الحياة للنشر والتوزيع 1997) .

23. احمد نوري النعيمي ، **عملية صنع القرار في السياسية الخارجية : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا** ، (الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011) .

24. جوزيف فرانكل ، العلاقات **الدلية.)** تر: غازي عبد الرحمان العتيبي. جدة : مطبوعات تهامة، 1984.ط2

25. جونسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية.)** تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم).الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.1989

26. ريتشارد ليتل، توازن **القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج .**)تر: هاني تابري).بيروت: دار الكتاب العربي،2007

27. سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية،** عمان: دار وائل للنشر،2006. ط3

28. عامر مصباح ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006

29. عبيد الله مصباح زايد، **السياسة الخارجية**. طرابلس: دار التالة، 1999.ط2

30. علاء أبو عامر، الوظيفة **الدبلوماسية**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2001

31. محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997. ط2

32. محمد فهمي عبد القادر.**المدخل الى الاستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي،2006

33. يوسف حتى ناصيف، النظرية **في العلاقات الدولية**.بيروت: دار الكتاب العربي،1985

المجلات و الدوريات :

1. إدريس عطية، **الدوائرالجيواستراتجية للتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**،" ستراتيجيا:. 2018 – مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية،65

2. ادريس عطية، عقبة وقازي، **رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في الدارات الجيو امنية**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12/ العدد02، 2020، ص239

3. جمال بوازدية ، **الساحل :البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2013، العدد التاسع ، ص ص 538– 539

4. غالم عبد الرحمان، **التحديات الإقليمية واثارها على الامن الجزائري**،مارس 2021 – مجلة السياسة العالمية، المجلد 4، العدد 3 ص71

5. محمد هناد، **الاصلاحات السياسي المعلنة مؤخرا في الجزائر** " ، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات في عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ، جنوب افريقيا : معهد الدراسات الأمنية

الاطروحات و الرسائل:

1. صليحة مماد ، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الافريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران،2018،ص445

2. فؤاد جدو، **دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي**، ، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة:2018، ص127

3. حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائر** ،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ،الجزائر2011.

REFERENCES:

1. **14EME CONFERENCE DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES DU « DIALOGUE 5+5 » EN MEDITERRANEE OCCIDENTALE, DECLARATION D'ALGER, ALGER, LE 21 JANVIER 2017**.
2. **15EME CONFERENCE DES MINISTRES DE L'INTERIEUR DE LA MEDITERRANEE OCCIDENTALE,** DECLARATION D'ALGER, ALGER LES 08 ET 09 AVRIL 2013.
3. **14EME REUNION DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES DU DIALOGUE DES 5+5**, CONCLUSIONS DE LA PRESIDENCE.
4. **5+5 DIALOGUE THIRD MINISTERIAL CONFERENCE ON MIGRATION,** IN THE **WESTERN MEDITERRANEAN,** ALGIERS, 15-16 SEPTEMBER 2004

5. **AFRICA ACKNOWLEDGES IT MUST HELP ITSELF**. ECONOMIST. VOL. 376. ISSUE 8434, 9 JULY, 2005.
6. AFRICAN UNION: "SO **FAR SO GOOD», NEW** AFRICA, JULY 2004 .
7. ALEXIS ARIEFF, **KELLY JOHNSON, CRISIS IN MALI**, CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, AUGUST 16, 2012 .
8. ALGERIA MILITARY STRENGTH , **THE LARGE AND POWERFUL ALGERIAN MILITARY IS CONTINUALLY MOVING TO ADDRESS MODERNIZATION AND MISSION REQUIREMENTS** ,GFB ,2017 .
9. ALGERIA MILITARY STRENGTH, THE **LARGE AND POWERFUL ALGERIAN MILITARY IS CONTINUALLY MOVING TO ADDRESS MODERNIZATION AND MISSION REQUIREMENTS, GFB** ,2018.
10. ALI, SUMAYA, **GCC ECONOMICS: UAE-IRAN'S TRADE RELATIONS, SECURITIES AND INVESTMENT,** COMPAN **1**, 2009.
11. ALLISON GRAHAM T, **ESSENCE OF DECISION: EXPLAINING THE CUBAN MISSILE CRISES,** (BOSTON: LITTLE, BROWN, 1999).
12. ANDRE BOURGEOT . « SAHARA DE TOUS LES ENJEUX », HERODOTE N° 142, 2011.
13. ANDREW ENGEL, **LIBYA AS A FAILED STATE, RESEARCH NOTE 24**, ANTONIO DE FIGUEREDO, WE WILL ALL BE WATCHING, NEW AFRICAN, APRIL 2005.
14. **ARMAMENTS, DISARMAMENT, AND INTERNATIONAL SECURITY,** (RESUME EN FRANCAIS) , SIPRI YEAROOOK , 2018 .
15. **ARMAMENTS, DISARMAMENT AND INTERNATIONAL SECURITY,** SIPRI YEAROOOK, 2015.